

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الكتاب: التّنبیّهآء الھامّة علی ما فی صحیحی البخاریّ ومسلم من الطّامّة
المؤلّف والناشر: مکتب السیّد العلامة المنصور الھاشمیّ الخراسانی حفظه اللّٰه تعالیٰ
الطبعة: الأولى

تاریخ النشر: ٢٠ جمادی الآخرة ١٤٤٤ ھـ

مکان النشر: طالقان؛ أفغانستان

التَّذِيهَاتُ الْهَامِيَّةُ
عَلَى مَا فِي صَحِيحِي الْجَائِي وَمُسْلِمٍ مِنَ الطَّامَةِ



مكتب السيّد العلامة

المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى

فهرس الموضوعات

٧	 المقدمة
٩	 التنبیه الأول
١٩	 التنبیه الثاني
٤٣	 التنبیه الثالث

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين، وعلى أهل بيته المطهرين وأصحابه المخلصين، وأمّا بعد، فقد سألنا بعض المؤمنين أن نظهر رأي سيدنا العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى في صحيح البخاري ومسلم، ونشرحه مبسوطاً بالأدلة الكافية، ليكون تنبيهاً للغافلين، وتعليماً للجاهلين، وتحذيراً للمقلّدين المتعصّبين، فأجبناه إلى ذلك، وكتبنا ما سأل، مع ضيق الوقت وكثرة الشواغل، لأهميّة الموضوع، ودوره في إصلاح عقائد المسلمين وأعمالهم الفاسدة، وهو تنبيهات ثلاثة.

التَّيْبَةُ الْأُولَى

يرى كثير من المسلمين أنّ الكتابين المعروفين بالصحيحين لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) خاليان من أي حديث غير صحيح، ومن صرح بذلك من المنسوين إلى العلم العلائي (ت ٧٦١هـ)، فإنه قال في «النقد الصحيح»: «إنّ الأئمة اتفقت على أنّ كلّ ما أسنده البخاري أو مسلم في كتابيهما الصحيحين فهو صحيح، لا يُنظر فيه»، وابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، فإنه قال في «صيانة صحيح مسلم»: «جميع ما حكّم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكّم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأنّ الأمة تلتفت ذلك بالقبول»، وروى عن أبي المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) أنّه قال: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته أنّ ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكّم بصحته من قول النبي صلى الله عليه وسلّم لما ألزمته الطلاق ولا حثته، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما»^١، ولكن المنصفين والمحققين من أهل العلم يعلمون ما في هذا القول من الغلو والتعصب والتقليد؛ لأنّ البخاري ومسلم لم يكونا إلهين من دون الله ولا نبيين بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلّم ليكون كلّ ما حكّم بصحته صحيحاً مقطوعاً بصحته من دون أن يُنظر فيه، بل كانا رجلين عالمين يحكمان باجتهد منهما، وقد يخطئان في حكمهما كسائر العلماء؛

١ . النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصاييح للعلائي، ص ٢٢

٢ . صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، ص ٨٥

٣ . صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، ص ٨٦

كما اعترف بذلك أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٥هـ) إذ قال: «قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَحَادِيثَ اعْتَقَدَ صَحَّتْهَا تَرْكُهَا مُسْلِمٌ لِمَا اعْتَقَدَ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَحَادِيثَ اعْتَقَدَ صَحَّتْهَا تَرْكُهَا الْبُخَارِيُّ لِمَا اعْتَقَدَ فِيهَا غَيْرَ مُعْتَقَدِهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ طَرِيقُهُ الْإِجْتِهَادُ لَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ»^١، وقال الحاكم (ت ٤٥٠هـ): «عَدَدُ مَنْ أَخْرَجَهُمُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ وَلَمْ يُخْرِجْهُمْ مُسْلِمٌ أَرْبَعُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَثَلَاثُونَ شَيْخًا، وَعَدَدُ مَنْ احْتَجَّ بِهِمْ مُسْلِمٌ فِي الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ وَلَمْ يَحْتَجَّ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ سِتْمِائَةً وَخَمْسَةً وَعِشْرُونَ شَيْخًا»^٢، ومن المعلوم بالضرورة أَنَّ أحدهما كان مخطئًا!

فما أقبح بالرجل المسلم الذي يُنسب إلى العلم أن يتكلم في كتابيهما بمثل تلك الكلمات العشوائية التي تشبه الهذيان، والأقبح من ذلك قول كثير منهم بأن كتابيهما أصح الكتب بعد كتاب الله؛ لأنه لا يقاس بكتاب الله كتاب بشر، ومن قاس به كتاب بشر فقد حطَّ من قدره، والطامة الكبرى أَنَّ قولهم هذا ليس مجرد إساءة تعبير منهم، بل هو إخبار عن نهج منحرف قد نهجوه عمليًّا، وذلك أَنَّهُمْ قد أنزلوا الكتابين منزلة كتاب الله؛ كما يقولون أَنَّ كُلَّ ما فيهما صحيح مقطوع بصحته من دون أن ينظر فيه، وهذه صفة كتاب الله الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^٣؛ كما صرح بذلك الشافعي (ت ٢٠٤هـ) إذ قرأ عليه الربيع بعض كتبه نيِّفًا وثلاثين مرة، فما من مرة إلا كان يصححه، ثم قال في آخره: «أَبَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ كِتَابٌ صَحِيحٌ غَيْرَ كِتَابِهِ»^٤، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٥،

١ . التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح لأبي الوليد الباجي، ج ١، ص ٣١٠

٢ . صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، ص ٧٤ نقلًا عن خطه

٣ . فضلت / ٤٢

٤ . مناقب الشافعي للبيهقي، ج ٢، ص ٣٦

٥ . النساء / ٨٢

وكذلك أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، إذ عارض ابنه بكتاب له ثلاث عشرة مرة، فلما كان في الرابعة خرج فيه خطأ، فوضعه من يده، ثم قال: «قَدْ أَنْكَرْتُ أَنْ يَصَحَّ غَيْرُ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، لكن هؤلاء الهمج الرعاع يجعلون كتابي البخاري ومسلم صحيحين مثل كتاب الله، ولا يصبرون على أي انتقاد لهما، كأنهما كتابان من عند الله نزلًا بعد القرآن، ومن كفر بحرف منهما فقد كفر بالله ورسوله؛ كما ترى كثيرًا منهم يهتمون بختمهما كما يهتمون بختم القرآن، ولهم عند ختمهما بدع واحتفالات، وهذا يدل بوضوح على أنهم قد أنزلوهما منزلة كتاب الله، فنهجوا بذلك نهج ﴿مَنْ قَالَ سَأُنْزِلَ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾، أو نهج اليهود الذين اتخذوا كتبًا من كتب علمائهم، فاشتغلوا بها عن التوراة، فصَدَّقوا بذلك قول رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم، إذ قال لهم: «لَتَتَّبِعَنَّ سُنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِيرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ»^١! بل كان رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم يخاف عليهم هذا العمل بعينه، ويحذّرهم من ذلك بصراحة؛ كما روي عن بعض أصحابه، قال: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَكْتُبُ الْأَحَادِيثَ، فَقَالَ: مَا هَذَا الَّذِي تَكْتُبُونَ؟ قُلْنَا: أَحَادِيثَ سَمِعْنَاهَا مِنْكَ، فَقَالَ: أَكْتُبَابًا غَيْرَ كِتَابِ اللَّهِ تُرِيدُونَ؟! مَا أَصَلَ الْأُمَمَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِلَّا مَا اكْتُبْتُمْ مِنَ الْكُتُبِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ»،

١. موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، ج ١، ص ١٤

٢. الأنعام/ ٩٣

٣. الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٣٦٩؛ حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر، ص ٢٩٩؛ تفسير يحيى بن سلام، ج ١، ص ٤٠٤؛ مسند أبي داود الطيالسي، ج ٣، ص ٦٢٩؛ تفسير عبد الرزاق، ج ٢، ص ٨٩؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٤٧٩؛ مسند أحمد، ج ١٤، ص ٨١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٩؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ٥٧؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٢٢؛ مسند الحارث، ج ٢، ص ٧٥٨؛ السنة لابن أبي عاصم، ج ١، ص ٣٦؛ مسند الروياني، ج ٢، ص ٢١٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ١، ص ٩٣

٤. مسند أحمد، ج ١٧، ص ١٥٦؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٧، ص ٢٨٧؛ تفسير الثعلبي، ج ١٦، ص ٤٧٢؛ تنقيح العلم للخطيب البغدادي، ص ٣٣ و ٣٤

فقال لهم سداً لذريعة هذه الضلالة: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئاً إِلَّا الْقُرْآنَ، فَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهِ»، ولذلك كان علماء أصحابه يحتفظون من كتابة الأحاديث؛ كما روي أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب الأحاديث، فاستخار الله تعالى شهراً، ثم أصبح وقد عزم له، فقال: «إِنِّي كُنْتُ أَرَدْتُ أَنْ أَكْتُبَ السُّنَنَ، وَإِنِّي ذَكَرْتُ قَوْمًا كَانُوا قَبْلَكُمْ، كَتَبُوا كُتُبًا فَأَكْبُوا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُلِيسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا»، وفي رواية أخرى، قال: «إِنِّي قَدْ كُنْتُ ذَكَرْتُ لَكُمْ مِنْ كِتَابِ السُّنَنِ مَا قَدْ عَلِمْتُمْ، ثُمَّ تَذَكَّرْتُ، فَإِذَا أَنَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ قَبْلَكُمْ قَدْ كَتَبُوا مَعَ كِتَابِ اللَّهِ كُتُبًا، فَأَكْبُوا عَلَيْهَا وَتَرَكُوا كِتَابَ اللَّهِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أُلِيسُ كِتَابَ اللَّهِ بِشَيْءٍ أَبَدًا»، فترك كتابة الأحاديث؛ ثم بلغه أنه قد ظهر في أيدي الناس كتب، فاستنكرها وكرهها، وقال: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ قَدْ ظَهَرَتْ فِي أَيْدِيكُمْ كُتُبٌ، فَأَحْبُبُهَا إِلَى اللَّهِ أَعْدَلُهَا وَأَقْوَمُهَا، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ عِنْدَهُ كِتَابٌ إِلَّا أَتَانِي بِهِ، فَأَرَى فِيهِ رَأْيِي»، فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم، فأحرقها بالنار، ثم قال: «أُمْنِيَّةٌ كَأُمْنِيَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ؟»^١، وروي أن رجلاً جاء عبد الله بن مسعود بكتاب، فنظر فيه عبد الله، ثم قال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاتِّبَاعِهِمُ الْكُتُبَ وَتَرَكِهِمْ كِتَابَهُمْ»، ثم دعا بطست فيه ماء، فمائه فيه، فقال الرجل: «انْظُرْ فِيهِ، فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ جَسَاءًا»،

١ . مسند أحمد، ج ١٧، ص ١٤٩؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤١٢؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ٢٢٩؛ مسند البزار، ج ١٥، ص ٢٧٧؛ فضائل القرآن للنسائي، ص ٨٦؛ مسند أبي يعلى، ج ٢، ص ٤٦٦؛ المصاحف لابن أبي داود، ص ٣٩؛ مستخرج أبي عوانة، ج ٢٢، ص ٣٤٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٣، ص ٣١٣؛ المستدرک علی الصحیحین للحاکم، ج ١، ص ٢١٦؛ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٨٣٠

٢ . انظر: الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ٢٥٧؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ٢٨٦؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١٠، ص ٣٣٨؛ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٨٣٢؛ فوائد الحنائي، ج ١، ص ٥٧٩؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٧٥؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٤٩؛ ذم الكلام وأهله للمهروي، ج ٣، ص ٢٤٨.

٣ . تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٥٢

فجعل يميته فيه، ويقول: «الْقُلُوبُ أَوْعِيَّةٌ، فَأَشْغُلُوهَا بِالْقُرْآنِ، وَلَا تُشْغِلُوهَا بِغَيْرِهِ»، وقال: «أَقْصَصَا أَحْسَنَ مِنْ قَصَصِ اللَّهِ تُرِيدُونَ؟! أَوْ حَدِيثًا أَحْسَنَ مِنْ حَدِيثِ اللَّهِ تُرِيدُونَ؟»^١، ووجد عند بعض أصحابه صحيفة، فأخذها، وقال لهم: «إِنَّمَا أَهْلَكَ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ قَبْلَكُمْ مِثْلُ هَذِهِ الصَّحِيفَةِ وَأَشْبَاهُهَا، تَوَارَثُوهَا قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ، حَتَّى جَعَلُوا كِتَابَ اللَّهِ خَلْفَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ، فَأَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلًا عَلِمَ مَكَانَ صَحِيفَةٍ إِلَّا أَتَانِي، فَوَاللَّهِ لَوْ عَلِمْتُهَا بِدِيرِ هِنْدَ لَا نَتَقَلْتُ إِلَيْهَا»^٢، وبلغه أن عند ناس كتابًا، فلم يزل بهم حتى أتوه به، فلما أتوه به محاه، ثم قال: «إِنَّمَا هَلَكَ أَهْلُ الْكِتَابِ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ أَقْبَلُوا عَلَى كُتُبِ عُلَمَائِهِمْ، وَتَرَكُوا كِتَابَ رَبِّهِمْ»^٣، أو قال: «تَرَكُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ حَتَّى دَرَسَا وَذَهَبَ مَا فِيهِمَا مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ»^٤، وروي عن ابن عباس أنه كان يحذر من كتب الأحاديث ويقول: «إِنَّمَا أَضَلَّ مَنْ قَبْلَكُمْ الْكُتُبُ»^٥، وكان الرجل يكتب إليه يسأله عن الأمر، فيقول للرجل الذي جاء: «أَخْبِرْ صَاحِبَكَ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنَّا لَا نَكْتُبُ فِي الصُّحُفِ إِلَّا الرِّسَائِلَ وَالْقُرْآنَ»^٦، وروي عن أبي موسى الأشعري أنه كان يقول: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَتَبُوا كِتَابًا وَاتَّبَعُوهُ وَتَرَكُوا التَّوْرَةَ»^٧، وروي أن ناسًا سألو أبا سعيد الخدري أن يكتبهم الحديث، فأبى عليهم، وقال: «أَتَجْعَلُونَهُ مَصَاحِفَ تَقْرَأُونَهَا؟!»، وقال: «أَتَتَّخِذُونَهُ قُرْآنًا؟!»، وقال: «لَنْ أَكْتُبَكُمْوهُ، وَلَنْ أَجْعَلَهُ قُرْآنًا»^٨،

- ١ . انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد، ص ٧٣؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٢٤؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٨٣؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٥٣.
- ٢ . مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٣١٥؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٢٦؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكاني، ج ١، ص ٨٦؛ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٧٨؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٥٥.
- ٣ . مسند الدارمي، ج ١، ص ٤١٩؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٥٦.
- ٤ . تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٤٣.
- ٥ . العلم لزهير بن حرب، ص ١١؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث)، ج ١، ص ٣١٢؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٤٢.
- ٦ . مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٢٧؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٥، ص ٣٥٩؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٥٦.
- ٧ . انظر: مسند عبد الله بن المبارك، ص ١٤٢؛ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٨٣١؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٣٦، ٣٧، ٣٨؛ ذم الكلام وأهله للهروي، ج ٣، ص ٢٤٢.

وروي عن عبد الله بن عمرو أنه قال: «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تُثَلَّى الْمُنْثَاءُ، فَلَا يُوجَدُ مَنْ يُغَيِّرُهَا»، قيل له: «وَمَا الْمُنْثَاءُ؟» فقال: «مَا اسْتُكْتِبَ مِنْ كِتَابٍ غَيْرِ الْقُرْآنِ».

ثم انتقلت حكمتهم وبصيرتهم هذه إلى الصالحين من تابعيهم وأتباع تابعيهم؛ كما روي عن إبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ) «أَنَّهُ كَانَ يَكْزُرُهُ أَنْ يُكْتَبَ الْحَدِيثُ فِي الْكَرَارِيسِ، وَيَقُولُ: يُشَبَّهُ بِالْمَصَاحِفِ»؛ وروي عن الضحاك بن مزاحم (ت ١٠٥هـ) أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَتَّخِذُوا لِلْحَدِيثِ كَرَارِيسَ كَكَرَارِيسِ الْمَصَاحِفِ»^٢، وقال: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكْثُرُ فِيهِ الْأَحَادِيثُ، حَتَّى يَبْقَى الْمُصَحَّفُ بِغَبَارِهِ لَا يُنْظَرُ فِيهِ»^٣، وفي رواية أخرى، قال: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَعْلَقُونَ الْمُصَحَّفَ، حَتَّى يُعَشَّشَ فِيهِ الْعَنْكَبُوتُ، لَا يُنْتَفَعُ بِمَا فِيهِ، وَتَكُونُ أَعْمَالُ النَّاسِ بِالْأَحَادِيثِ»^٤، وروي عن أبي خالد الأحمر (ت ١٨٩هـ) أَنَّهُ قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ تَعَطَّلَ فِيهِ الْمَصَاحِفُ، لَا يُقْرَأُ فِيهَا، يَطْلُبُونَ الْحَدِيثَ وَالرَّأْيَ»^٥، ثم قال: «إِيَّاكُمْ وَذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُصَفِّقُ الْوَجْهَ، وَيَكْثُرُ الْكَلَامُ، وَيَشْغَلُ الْقَلْبُ»^٦، وروي عن شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) وهو شيخ من شيوخ المحدثين أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ: «اعْلَمُوا يَا قَوْمَ أَنَّكُمْ كُلَّمَا تَقَدَّمْتُمْ فِي الْحَدِيثِ تَأَخَّرْتُمْ مِنَ الْقُرْآنِ»، وربما ضرب بيده رأسه وهو يقول بالفارسية: «حَاكَ بِسِرِّ شُعْبَةَ»، يعني التراب على رأس شعبة^٧.

١. فضائل القرآن لأبي عبيد، ص ٧١؛ مسند الدارمي، ج ١، ص ٤٢٣؛ مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار، ص ٤٦؛ مسند الشاميين للطبراني، ج ١، ص ٢٧٦؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٤، ص ٥٩٧؛ ذم الكلام وأهله للهروري، ج ٤، ص ١١
٢. مسند الدارمي، ج ١، ص ٤١٧
٣. مصنف ابن أبي شيبة، ج ٥، ص ٣٠٢؛ المصاحف لابن أبي داود، ص ٣٠٥؛ تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٤٧
٤. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ١، ص ٢٧٩
٥. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ١٠٢٣
٦. جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ج ٢، ص ١٠٢١؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٩، ص ٢١
٧. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٧، ص ١٤٥؛ سير السلف الصالحين لإسماعيل الأصبهاني، ج ٣، ص ١٠١٣

وروي عن عبد الله بن عون (ت ١٥١هـ) أنه كان يقول: «إني أرى هذه الكتب ستُضَلُّ النَّاسُ»، يعني كتب الحديث، وقد وقع ذلك كما كانوا يرونه ويحذرون منه، ومثاله الواضح افتتان الناس بصحيح البخاري ومسلم أشدَّ افتتان، حتى كأنهما كتابان من عند الله، مع أنهما كتابان مثل سائر كتب الحديث، وفيهما ما في سائر كتب الحديث من الأحاديث الصحيحة وغير الصحيحة، وهذا يقتضي أن يُنظر في أحاديثهما، كما يُنظر في أحاديث سائر كتب الحديث، ليعرف صحيحها من غير صحيحها، ولو كره الجاهلون؛ كما نبّه على ذلك السيّد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى في كتاب «العودة إلى الإسلام» حيث ذكر أسباب جهل المسلمين بالإسلام، فقال:

«منها أنهم يعتبرون بعض كتب الرواية صحيحة، بل يقيسونها بالقرآن ويحسبونها أهمّ أساس لمعرفة الإسلام، مع أنها كسائر الكتب، بل لعلّها أضعف من بعض الكتب الأخرى، وفيها روايات ضعيفة وموضوعة».

١ . الكنى والأسماء للدولابي، ج ١، ص ٢٩٧: تقييد العلم للخطيب البغدادي، ص ٥٧

٢ . كتاب العودة إلى الإسلام، ص ٤٢

التبیه الثاني

لا يكون الحديث صحيحاً حتى يكون صحيح الإسناد والمتن جميعاً، وصحة إسناده أن يكون متصلًا برواية المعروفين بالصدق عند أصحابهم، ما لم يُعرف منهم ركون إلى الظالمين، أو إتيان بفاحشة مبيّنة، أو ضعف في الحفظ، أو تساهل في النقل، أو تدليس في السند، وصحة متنه أن يكون غير مخالف للعقل، ولا لكتاب الله، ولا للمتواتر من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. فإن كان متنه غير صحيح فلا تغني صحة إسناده شيئاً؛ لأنّ المعروفين بالصدق عند أصحابهم مهما كانوا عدولاً حافظين فإنّهم غير معصومين، وقد ينسون ويخطئون. بناء على هذا، يمكن القول بأنّ كثيراً من أحاديث البخاري ومسلم في كتابيهما غير صحيحة، وذلك للعلل التالية:

العلّة الأولى

وقوع رجال في أسانيدهم عُرفوا بركون إلى الظالمين، أو إتيان بفاحشة مبيّنة، أو ضعف في الحفظ، أو تساهل في النقل، أو تدليس في السند، وقد ذكر بعضهم الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في «التتبع»، وهو في ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، وفي «ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعّفهم النسائي في كتاب الضعفاء»، والظاهر أنّه ضعّف من أحاديثهما مائتين وعشرة، يختصّ البخاري بثمانين، واشتركا في ثلاثين، وانفرد مسلم بمائة،

١. انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي، ج ١، ص ١٨٠.

وقد ضعف غيره أيضًا كثيرًا من رجالهما؛ منهم أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ) في «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»، وابن عمّار (ت ٣١٧هـ) في «علل الأحاديث في صحيح مسلم»، وابن خلفون (ت ٦٣٦هـ) في «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم»، وقد أحصى ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في «هدي الساري» من ضعفه أهل الحديث من رجال البخاري، فذكر منهم أكثر من ثلاثمائة، والظاهر أنّ من ضعفه من رجال مسلم أكثر من ذلك، بل يوجد في رجالهما من اتهموه بالكذب؛ كما روى البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس، وهو الذي قال فيه يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ): «مُحَلَّطٌ يَكْذِبُ، لَيْسَ بِشَيْءٍ»^١، وقال: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْهُ بِشَيْءٍ»^٢، وروى عن عاصم بن علي، وهو الذي قال فيه يحيى بن معين: «كَذَّابٌ بُنُ كَذَّابٍ»^٣، وروى عن معلى بن منصور، وهو الذي قال فيه أحمد بن حنبل: «كَانَ يَكْذِبُ»^٤، وقال: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ»^٥، وروى عن أحمد بن صالح، وهو الذي قال فيه يحيى بن معين: «رَأَيْتُهُ كَذَّابًا يَخْطُرُ فِي جَامِعِ مِصْرَ»^٦، وروى عن عمرو بن مرزوق، وهو الذي نسب أبو الوليد الطيالسي (ت ٢٢٧هـ) إلى الكذب^٧، وقال فيه ابن عمار: «كَذَّابٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ»^٨، وروى عن الحسن بن مدرّك، وهو الذي قال فيه أبو داود (ت ٢٧٥هـ): «كَانَ كَذَّابًا»^٩،

١ . راجع: هدي الساري مقدّمة فتح الباري لابن حجر، ص ٣٨٢.

٢ . سؤالات ابن الجنيّد لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٣١٢

٣ . تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ج ١، ص ٦٥

٤ . الكامل لابن عدي، ج ٦، ص ٤٠٧

٥ . الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٨، ص ٣٣٤؛ المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون،

ص ٣١٥؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ١٠، ص ٣٦٩

٦ . الجامع لعلوم أحمد، ج ١٩، ص ١٨٣

٧ . الكامل لابن عدي، ج ١، ص ٢٩٥

٨ . النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، ج ٣، ص ٣٣٩

٩ . تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين، ص ١٤١

١٠ . تهذيب الكمال للمزي، ج ٣٢٤؛ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، ج ١، ص ٥٢٣

وروى عن عبد الله بن زياد بن سمعان، وهو الذي قال فيه مالك (ت ١٧٩هـ): «كَذَّابٌ»^١، وكان إبراهيم بن سعد (ت ١٨٤هـ) يحلف بالله أنه كان يكذب، وروى عن أسيد بن زيد، وهو الذي قال فيه يحيى بن معين: «كَذَّابٌ»، قَدْ أَتَيْتُهُ بِعُدَادٍ فِي الْحَدَائِثِ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ بِأَحَادِيثٍ كَذِبٍ»^٢، وأكثر الرواية عن عكرمة مولى ابن عباس، وهو الذي أكذبه عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب، فكانا يقولان لمولاهما: «لَا تَكْذِبْ عَلَيَّ كَمَا كَذَبَ عِكْرِمَةُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ»^٣، وروى عن عبد الله بن الحارث، قال: «دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعِكْرِمَةُ مُقْبِدٌ عَلَى بَابِ كِنِيفٍ، فَقُلْتُ: مَا لِهَذَا هَكَذَا؟! قَالَ: إِنَّهُ يَكْذِبُ عَلَى أَبِي»^٤، وروى عن عثمان بن مرة، قال: «قُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: إِنَّ عِكْرِمَةَ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ عِكْرِمَةَ كَذَّابٌ، يُحَدِّثُ عُذُوَّةَ حَدِيثًا يُخَالِفُهُ عَشِيَّةً»^٥، ومما يدل على أنه كان يكذب على ابن عباس كونه على مذهب الخوارج،

- ١ . المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ١، ص ٦٩٩: تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ٣٧٩: الضعفاء الكبير للعقيلي، ج ٢، ص ٢٥٧: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ١، ص ٢١: الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم، ج ٢، ص ٣٨٥
- ٢ . الضعفاء الكبير للعقيلي، ج ٢، ص ٢٥٧: الكامل لابن عدي، ج ٥، ص ٢٠٢
- ٣ . سؤالات ابن الجنيدي لأبي زكريا يحيى بن معين، ص ٢٩٢: الضعفاء الكبير للعقيلي، ج ١، ص ٢٨: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٣١٨: المجروحين لابن حبان، ج ١، ص ٢٠٤: الكامل لابن عدي، ج ٢، ص ٨٥
- ٤ . العلل ومعرفة الرجال لأحمد (رواية ابنه عبد الله)، ج ٢، ص ٧٠ و ٧١: المعارف لابن قتيبة، ج ١، ص ٤٣٨: المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ٢، ص ٥: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث)، ج ٢، ص ١٩٤: نقض الدارمي على المريسي، ج ٢، ص ٦٤١: تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٦٣٣: قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ٢١٨ و ٢٢٠: المؤلف والمختلف للدارقطني، ج ١، ص ١٨٦: الأسماء والصفات للبيهقي، ج ٢، ص ٣٦٢: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ج ٢، ص ١٨٢
- ٥ . المعارف لابن قتيبة، ج ١، ص ٤٥٦: التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث)، ج ٢، ص ١٩٤: تاريخ الطبري، ج ١١، ص ٢٣٣: قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ٢١٩: الضعفاء الكبير للعقيلي، ج ٣، ص ٣٧٣
- ٦ . تاريخ دمشق لابن عساکر، ج ٤١، ص ١٠٦: جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه للمنزري، ص ٢٦: تهذيب الكمال للمزي، ج ٢٠، ص ٢٨٦

ولو كان من أصحاب ابن عباس لم يخف عليه مذهبه، وقد بلغ من جرأته في الكذب أنه ادّعى على ابن عباس أنه كان يرى رأي الحوارج! ولذلك ترك حديثه مالك بن أنس، وقال: «لَا أَرَى لِأَحَدٍ أَنْ يَقْبَلَ حَدِيثَهُ»، وقال علي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ): «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: حَدَّثُونِي وَاللَّهِ عَنْ أَيُّوبَ أَنَّهُ ذَكَرَ لَهُ أَنَّ عِكْرِمَةَ لَا يُحْسِنُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ أَيُّوبُ: وَكَانَ يُصَلِّي؟»، ثم أكثر عنه البخاري في صحيحه! وروى مسلم عن محمد بن حاتم بن ميمون، وهو الذي قال فيه يحيى بن معين: «كَذَّابٌ»، وروى عن محمد بن عمرو بن جبلة، وهو الذي قال فيه أبو الطاهر (ت: ٢٥٠هـ): «بَصْرِيٌّ كَذَّابٌ خَبِيثٌ»، وروى عن سويد بن سعيد، وهو الذي قال فيه يحيى بن معين: «كَذَّابٌ سَاقِطٌ»، وقال: «لَوْ كَانَ لِي خَيْلٌ وَرَجُلٌ لَخَرَجْتُ إِلَيْهِ حَتَّى أُحَارِبَهُ»، وقال: «هُوَ حَلَالُ الدِّمِّ»، وروى عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، وهو الذي أكذبه النسائي (ت: ٣٠٣هـ)٧، وقال فيه أبو زرعة الرازي: «لَا أَرَى ظَهَرَ بِمَصْرَ مُنْذُ ذَهْرٍ أَوْضَعَ لِلْحَدِيثِ وَأَجَسَرَ عَلَى الْكِذْبِ مِنْهُ»٨،

- ١ . انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٥، ص ٢٩٢؛ التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث)، ج ٢، ص ١٩٤؛ المنتخب من ذيل المذيل للطبري، ص ١٢٢؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ٢٢٠.
- ٢ . الأم للشافعي، ج ٧، ص ٢٥٨؛ تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج ٣، ص ١٧٨ و ١٩٤؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٥، ص ٢٨٠؛ تاريخ دمشق لابن عساکر، ج ٤١، ص ١١٦؛ جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه للمنزدي، ص ٢٧؛ تهذيب الكمال للمزي، ج ٢٠، ص ٢٨٣.
- ٣ . التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (السفر الثالث)، ج ٢، ص ١٩٨؛ قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ١، ص ٢١٩؛ تاريخ دمشق لابن عساکر، ج ٤١، ص ١١٦؛ جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه للمنزدي، ص ٢٩؛ تهذيب الكمال للمزي، ج ٢٠، ص ٢٨٤.
- ٤ . تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٣، ص ٧١؛ الأنساب للسمعاني، ج ٧، ص ٢٥٠؛ الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ج ٣، ص ٤٧؛ تهذيب الكمال للمزي، ج ٢٥، ص ٢١.
- ٥ . المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون، ص ٢٧٤.
- ٦ . انظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ج ٢، ص ٤١٠؛ المجروحين لابن حبان، ج ١، ص ٤٤٧؛ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين، ص ١٠٥؛ تاريخ دمشق لابن عساکر، ج ٧٢، ص ٣٤١؛ الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي، ج ٢، ص ٣٢؛ تهذيب الكمال للمزي، ج ١٢، ص ٢٥١.
- ٧ . انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي، ص ٢٣.
- ٨ . سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ج ٢، ص ٧١١.

فقيل لمسلم: «قَدْ أَكْثَرْتَ الرَّوَايَةَ فِي كِتَابِكَ الصَّحِيحِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْوُهَيْبِيِّ وَحَالَهُ قَدْ ظَهَرَ»، فقال: «إِنَّمَا نَقَمُوا عَلَيْهِ بَعْدَ خُرُوجِي مِنْ مِصْرٍ»!

من الواضح أَنَّ وقوع أمثال هؤلاء الرجال في أسانيدهما لا يُبقي وجهًا
لتسميتهما بالصحيح، ولذلك أنكرها عليهما بعض شيوخهما؛ كما أنكر
أبو زرعة الرازي على مسلم لما نظر في صحيحه، فوجد فيه حديثًا عن أسباط
بن نصر، فقال: «مَا أَبْعَدَ هَذَا مِنَ الصَّحِيحِ! يُدْخِلُ فِي كِتَابِهِ أَسْبَاطَ بَنِ نَصْرٍ؟»
ثم رأى في الكتاب قَطْنَ بن نُسَيْر، فقال: «وَهَذَا أَطْمٌ مِنَ الْأَوَّلِ! قَطْنُ بْنُ نُسَيْرٍ
وَصَلَ أَحَادِيثَ عَنْ ثَابِتٍ، جَعَلَهَا عَنْ أَنَسٍ!» ثم نظر فقال: «يُرْوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
عِيْسَى الْمِصْرِيِّ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ! مَا رَأَيْتُ أَهْلَ مِصْرٍ يَشْكُونَ فِي أَنَّ أَحْمَدَ
بْنَ عِيْسَى»، وأشار بيده إلى لسانه، كأنه يقول: «يَكْذِبُ!» ثم قال: «يُحَدِّثُ
عَنْ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ، وَيَتْرُكُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ وَنُظَرَائِهِ، وَيُطْرَقُ لِأَهْلِ الْبِدْعِ
عَلَيْنَا، فَيَجِدُونَ السَّبِيلَ بِأَنْ يَقُولُوا لِحَدِيثٍ إِذَا احْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِهِ: لَيْسَ هَذَا فِي
كِتَابِ الصَّحِيحِ»، فذم وضع هذا الكتاب، وأتبه.

العلّة الثانية

وقوع أحاديث فيهما متونها مخالفة للعقل، أو لكتاب الله، أو للمتواتر من
سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وليس ذلك بغريب؛ فقد كان مالك بن
أنس، وهو صاحب الموطأ الذي يعتبرونه أصح كتب الحديث قبلهما، يقول:

١. سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ١٢، ص ٥٦٨.
٢. انظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ج ٢، ص ٦٧٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي،
ج ٥، ص ٤٥١؛ الكمال في أسماء الرجال للمقدسي، ج ٣، ص ٧٦.
٣. انظر: نسخة عبد الله بن صالح كاتب الليث، ص ١٣٧؛ فوائد أبي علي المدائني، ص ١؛ الجرح
والتعديل لابن أبي حاتم، ج ١، ص ١٢؛ المجروحين لابن حبان، ج ١، ص ٤٢؛ مناقب الشافعي
للأبري، ص ٨٩؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٦، ص ٣٢٩؛ مناقب
الشافعي للبيهقي، ج ١، ص ٥٠٧.

«كثيرٌ من هذه الأحاديث ضالَّةٌ، لقد خرجتُ مِنِّي أحاديثٌ لو دُدتُ أُنِّي ضُرِبْتُ بِكُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا سَوْطَيْنِ، وَإِنِّي لَمْ أَحَدِّثْ بِهِ»، ولعلَّ أظهرها ما رواه البخاري في باب التوحيد من حديث المجسِّمة والمشبهة؛ كما قال الخطابي (ت ٣٨٨هـ): «لَيْسَ فِي هَذَا الْكِتَابِ حَدِيثٌ أَشْنَعُ ظَاهِرًا وَأَبْشَعُ مَذَاقًا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ»، ويتلوه في الشناعة ما رواه مسلم في ذلك، ونذكر بعضه على سبيل المثال:

منه حديث عندهما يدَّعي أنَّ حبرًا من اليهود أخبر النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ بصفة من صفات الله، وهي أنَّ له خمسة أصابع، فأعجب النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ بذلك حتَّى ضحك! يقول: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضَيْنِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالْثَرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهْزُؤُهُنَّ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لِقَوْلِهِ»^١ من الواضح أنَّ هذا حديث باطل وضعه بعض المنافقين من اليهود ليحقروا به النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ؛ إذ من المعلوم لكلِّ مسلم أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلَهُ وَسَلَّمَ كان أعلم بصفات الله من أحرار اليهود الضالِّين المضلِّين، وما كان يرى لله جسمًا حتَّى يثبت له خمسة أصابع، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾^٢!

ومنه حديث عند البخاري في المعراج ينسب إلى الله تعالى ما لا يليق به، فيقول: «وَدَنَا الْجَبَّارُ رَبُّ الْعِزَّةِ -يَعْنِي مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآلِهِ وَسَلَّمَ- فَتَدَلَّى، حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى... فَقَالَ وَهُوَ مَكَانَهُ»^٣!

١ . معرفة علوم الحديث للحاكم، ص ٦١؛ نصيحة أهل الحديث للخطيب البغدادي، ص ٣٤؛

ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض، ج ١، ص ١٨٨

٢ . أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) للخطابي، ج ٤، ص ٢٣٥٢

٣ . صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٢٦، ج ٩، ص ١٤٨؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٢٥

٤ . الأنعام/ ١٠٠

٥ . انظر: صحيح البخاري، ج ٩، ص ١٥٠.

من الواضح أنّ هذا أيضًا حديث منكر وضعه من لا علم له بالله وكتابه؛ إذ لا خلاف بين أهل العلم في أنّ المراد بمن ﴿دَنَا فَتَدَلَّى﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ جبريل عليه السلام، وأنّ الله تعالى لا يدخل مكانًا ولا يخرج منه، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾^١!

ومنه حديث عند البخاري في الشفاعة ينسب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ، فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا»^٢! من الواضح أنّ هذا أيضًا حديث منكر وضعه من لا معرفة له بالله وصفاته؛ إذ من المعلوم أنّ الله ليس له دار يسكنها يوم القيامة، حتّى يدخل عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها، فيراه، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ﴾^٣!

ومنه حديث عندهما في أحوال يوم القيامة يحسّم الله سبحانه ويشبّهه بخلقه صراحة، فيقول: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟... فَإِنَّكُمْ لَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَا اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَاهُمَا»^٤! ثمّ يزيد البخاري، فيقول: «فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا؟... فَيَقُولُ: هَلْ بَيَّنَّكُمْ وَبَيَّنَّهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ! فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ»^٥! من الواضح أنّ هذا أيضًا حديث باطل يشبه بعض خرافات المشركين؛ إذ من المعلوم أنّ الله لا يُعرف له ساق ليكون آية بينه وبين الناس، وإنّما قال في كتابه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾^٦، ولم يقل: «يَوْمَ يُكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ»، والكشف عن الساق كناية معروفة عن شدة الأمر،

١. النجم/ ٨-٩

٢. الأنعام/ ١٠٠

٣. صحيح البخاري، ج ٩، ص ١٣١؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٢٥

٤. الأنعام/ ١٠٠

٥. صحيح البخاري، ج ٩، ص ١٢٩؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١١٥

٦. صحيح البخاري، ج ٩، ص ١٢٩ و ١٣٠

٧. القلم/ ٤٢

ولا عجب من جهل واضع الحديث بها؛ لأنّ الحديث يضعه أجهل الناس، ولكنّ العجب من البخاريّ كيف أخرجه في كتابه الذي سمّاه صحيحاً، والأعجب من ذلك اعتقاد القوم بأنّ كلّ ما في كتابه صحيح، وهم يجدون فيه مثل هذه الأباطيل! ثمّ من الواضح أنّ الله ليس مثل الشمس والقمر حتّى يروه كما يرونهما، فمن شبه رؤيته برؤيتهما فقد شبهه بخلقه، وحاشا للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم أن يرتكب ذلك، بعد أن بلغ عن الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^١، ومن المستحيل عند العقل رؤية الله تعالى بالعينين؛ كما صرح بذلك في كتابه، فقال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^٢، وقال لموسى عليه السلام: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾^٣، و﴿لَنْ﴾ حرف لنفي الفعل على سبيل التأييد، فيعمّ الآخرة، ولذلك قال السيّد المنصور حفظه الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى، وَلَا يُتَبَيَّنُ لَهُ أَنْ يُرَى، وَمَنْ يَعْبُدُ إِلَهًا يَرَاهُ فَإِنَّمَا يَعْبُدُ وَثَنًا مِنَ الْأَوْثَانِ، وَمَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ بِمَلَأَ عَيْنَيْهِ مِنْ رَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَهُوَ أَغْرَاقِي»^٤؛

ثمّ يتلو هذه الأحاديث في البطلان والنكارة ما روى البخاريّ ومسلم في شأن الأنبياء عليهم السلام ممّا يخالف العقل، أو كتاب الله، أو المتواتر من سنة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، ونذكر بعضه على سبيل المثال:

منه حديث عندهما يدلّ بوضوح على أنّ موسى عليه السلام خير من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم، فيقول: «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَصْعَقُ مَعَهُمْ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَقْنَى اللَّهَ»^٥،

١. الشورى / ١١

٢. الأنعام / ١٠٣

٣. الأعراف / ١٤٣

٤. راجع: سبعة أقوال من جنابه في أنّ الله سبحانه لا يرى بالعين في الدنيا ولا في الآخرة.

٥. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٢٠، ج ٤، ص ١٥٧، ج ٨، ص ١٠٨، ج ٩، ص ١٣٩؛ صحيح مسلم،

ج ٧، ص ١٠١

وحديث آخر عند البخاري يدل على أنّ موسى عليه السلام كان أعلم بالناس من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وحديث آخر عندهما ظاهره أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن خيراً حتى من يونس بن متى عليه السلام، ومن قال أنّه «خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ»^١، مع أنّ جميع المسلمين يقولون أنّه خير من يونس بن متى عليه السلام، ومن الواضح أنّهم لا يتفقون على كذب، كما أنّهم جميعاً يفضلونه على موسى عليه السلام وسائر الأنبياء السابقين، للدّلة العقلية والنقلية التي تدلّ على ذلك، وهذا شاهد واضح على أنّ هذه الأحاديث قد وضعها من لم يكن مسلماً، كأمثال كعب الأبحار الذين تظاهروا بالإسلام وأضمرّوا اليهودية؛ إذ لا يفضل موسى عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا اليهود، وقد أبدوا عداوتهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بتفضيل أصغر أنبيائهم عليه، وهو يونس بن متى عليه السلام، ومن لم يظن لكيدهم هذا حتى أخرج حديثهم في الصحيح لكان بعيداً من العلم؛ كما نبّه على ذلك السيّد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى في كتاب «العودة إلى الإسلام»، إذ قال:

«إنّ كتب الحديث للمسلمين امتلأت بقصص اليهود والتّصارى وأساطيرهم، وأصبحت رواياتهم الخاطئة والكاذبة عن التوراة والإنجيل أساساً لتفسير القرآن، بل تجاوز الأمر إلى أن دخلت آراؤهم المعادية للإسلام في أهمّ كتب المسلمين، وأصبحت أساساً لمعرفتهم بالإسلام؛ كما على سبيل المثال، دخلت في صحيح البخاري روايات من اليهود تتوافق مع عقائدهم وتتعارض مع عقائد المسلمين بشكل واضح»^٢

١. انظر: صحيح البخاري، ج ٤، ص ١١٠.

٢. انظر: صحيح البخاري، ج ٦، ص ٥٠ و ١٢٤؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٠٢.

٣. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٥٠ و ١٢٤.

٤. راجع: ردنا على الشبهة ٤٥ في الموقع.

٥. كتاب العودة إلى الإسلام، ص ١٣٦.

نعم، من المحتمل أن يكون المراد بـ«أنا» في قوله: «مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ» قائل ذلك من الناس دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن يُبعد هذا بُعد أن يقوله مسلم؛ لأنَّ يونس بن متى عليه السلام كان من المرسلين، ولا يوجد مسلم يقول أنَّه خير من المرسلين، كما لم يكن في الصحابة من يقول أنَّه خير منهم حتَّى ينهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك! ومما يدلُّ على أنَّ المراد به تكذيب من فضَّل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على يونس عليه السلام ورودُه في حديث تفضيل موسى عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كأنَّهما حديث واحد قسَّم إلى حديثين، والحديث هكذا: «قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ يَسُوقُ الْمَدِينَةَ: لَا وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ، فَرَفَعَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَدَهُ فَلَطَمَهُ، قَالَ: تَقُولُ هَذَا وَفِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَرَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلِي، أَمْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَتْنَى اللَّهَ، وَمَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ!!»^١

ومنه حديث عند البخاري يدلُّ على أنَّ زيد بن عمرو بن نُفيل كان أعلم بالله وأتقى له من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهليَّة، فيقول أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه بأسفل بلدح، وذاك قبل أن ينزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوحي، فقدَّم إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سفرة فيها لحم، فأبى زيد أن يأكل منها، وقال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنِّي لَا أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا أَكُلُ إِلَّا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ!!»^٢

١. الزَّيْمَرُ / ٦٨

٢. حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر، ص ٢٢٧: مسند أحمد، ج ١٥، ص ٥٠٩: حديث هشام بن عمار، ص ١٩٥: سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٤٢٨: سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٧٣: مسند البزار، ج ١٤، ص ٣٠٨: صحيح ابن حبان، ج ٦، ص ١٦٥
٣. انظر: صحيح البخاري، ج ٧، ص ٩١.

فانظر إلى وقاحة واضع هذا الحديث، كيف وجه الخطاب إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله: «تَذَبُّجُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ»! كأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعبد الأنصاب ويذبح عليها قبل أن ينزل عليه الوحي! مع أن زيد بن عمرو بن نفيل ما كان يفعل ذلك، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بالله وأتقى له منه، ولذلك نزل الوحي عليه، ولم ينزل على زيد، وقال: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾!

ومنه حديث عندهما يدعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤدي المؤمنين ويسبهم ويغضب عليهم بغير حق، ثم يقول: «اللَّهُمَّ إِنَّمَا مُحَمَّدٌ بَشَرٌ، يَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، وَإِنِّي قَدْ اتَّخَذْتُ عِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ، فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ آذَيْتُهُ، أَوْ سَبَبْتُهُ، أَوْ جَلَدْتُهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ كَفَّارَةً، وَفُرْبَةً تُقَرِّبُهُ بِهَا إِلَيْكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ويقول: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَرْضَى كَمَا يَرْضَى الْبَشَرُ، وَأَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ الْبَشَرُ، فَأَيُّمَا أَحَدٍ دَعَوْتُ عَلَيْهِ مِنْ أُمَّتِي بِدَعْوَةٍ لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٍ أَنْ يَجْعَلَهَا لَهُ طَهْرًا، وَزَكَاةً، وَفُرْبَةً يُقَرِّبُهُ بِهَا مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أخرجه البخاري في «باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: مَنْ آذَيْتُهُ فَاجْعَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً»، وأخرجه مسلم في «باب مَنْ لَعَنَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ سَبَّهُ أَوْ دَعَا عَلَيْهِ، وَلَيْسَ هُوَ أَهْلًا لِذَلِكَ»! مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أملك لنفسه من ذلك، وكان على خلق عظيم، وكان من الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس؛ كما روي أنه «كَانَ لَا تُغْضِبُهُ الدُّنْيَا وَمَا كَانَ لَهَا، فَإِذَا تُعْوَطِي الْحَقَّ لَمْ يَعْرِفْهُ أَحَدٌ، وَلَمْ يَقُمْ لِعَظَمَةِ شَيْءٍ حَتَّى يَنْتَصِرَ لَهُ، وَلَا يَغْضَبُ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَنْتَصِرُ لَهَا»، وكان يأمر الناس بذلك، فيقول:

١. الأنعام / ١٢٤

٢. صحيح البخاري، ج ٨، ص ٧٧

٣. صحيح مسلم، ج ٨، ص ٢٤

٤. الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ١، ص ٤٢٢؛ الأخبار الموفقيات للزبير بن بكار، ص ١٣٤؛ المعرفة والتاريخ للفسوي، ج ٣، ص ٢٨٥؛ الشمائل المحمدية للترمذي، ص ١٨٤؛ صفة النبي لابن شبيب، ص ١٢؛ السيرة النبوية وأخبار الخلفاء لابن حبان، ج ١، ص ٤١١؛ الأحاديث الطوال للطبراني، ص ٢٤٥؛ أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني، ج ٢، ص ٩؛ دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، ص ٦٢٩؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ١، ص ٢٨٨

«الَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ»، وروي
«أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: أَوْصِنِي، فَقَالَ: لَا تَغْضَبْ، فَسَأَلَهُ مِرَارًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَهُ: لَا
تَغْضَبْ»، وما كان من الذين يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم!

ومنه حديث عندهما يطعن في أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الناصر له بنفسه وبنيه، فيقول: «قَالَ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
هَلْ نَفَعَتْ أَبَا طَالِبٍ بَشْيٌ؟ فَإِنَّهُ كَانَ يَحُوطُكَ وَيَغْضَبُ لَكَ، قَالَ: نَعَمْ، هُوَ فِي
صَحْصَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^١ وهذا حديث
باطل بلا شك لمخالفته كتاب الله؛ لأنه إن كان أبو طالب قد مات كافراً،
فمن المحال أن ينفعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتخفيف العذاب عنه؛
لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ
وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۖ خَالِدِينَ فِيهَا ۖ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا
هُمْ يُنْظَرُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْصَىٰ عَنْهُمْ
فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كُفُورٍ﴾، وقوله تعالى:
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ وِزْنَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا

١ . الجامع لمعمر بن راشد، ج ١١، ص ١٨٨؛ موطأ مالك (رواية يحيى)، ج ٢، ص ٩٠٦؛ مصنف ابن أبي
شعبة، ج ٥، ص ٢١٦؛ مسند أحمد، ج ١٢، ص ١٥٣؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٨؛ صحيح مسلم،
ج ٨، ص ٣٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٩، ص ١٥٢؛ أدب النفوس للأجري، ص ٢٥٣؛ السنن الكبرى
للبيهقي، ج ١٠، ص ٣٩٧

٢ . موطأ مالك (رواية يحيى)، ج ٢، ص ٩٠٥؛ الجامع لابن وهب، ص ٥١١؛ الأمثال لأبي عبيد، ص ١٥١؛
الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٧، ص ٥٦؛ مصنف ابن أبي شعبة، ج ٥، ص ٢١٦؛ مسند أحمد، ج ١٤،
ص ٣٥٧، ج ٣٣، ص ٤٦٨؛ الزهد لهناد بن السري، ج ٢، ص ٦٠٧؛ صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٨؛ سنن
الترمذي، ج ٤، ص ٣٧١؛ مسند أبي يعلى، ج ١٠، ص ٥١؛ مساوئ الأخلاق للخرائطي، ص ١٤٩

٣ . صحيح البخاري، ج ٥، ص ٥٢، ج ٨، ص ٤٦؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٣٤

٤ . البقرة / ١٦١-١٦٢

٥ . فاطر / ٣٦

٦ . الكهف / ١٠٥

وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ^١، وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾^٢، والعجب قول الكذاب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في أبي طالب: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، مع أَنَّ المنافقين هم «فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»^٣، ولم يكن أبو طالب منافقًا كما هو واضح، فلا وجه لكونه «فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ» أصلًا، حتى لو كان قد مات كافرًا! وإن كان قد مات مؤمنًا فحاشا لله أَنْ يدخله النار، بعد ما قام به من نصر الله ورسوله، والذب عن دينه، ومواجهة أئمة الكفر؛ كما روي أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول: «مَا نَأَلْتُ مِنِّي قُرَيْشٌ شَيْئًا أَكْرَهُهُ حَتَّى مَاتَ أَبُو طَالِبٍ»^٤، والظاهر من شعره أنه كان مؤمنًا؛ كما روي عن جعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨هـ)، وقيل له: «إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ أَبَا طَالِبٍ كَانَ كَافِرًا»، فقال: «كَذِبُوا، كَيْفَ يَكُونُ كَافِرًا؟! وَهُوَ يَقُولُ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّا وَجَدْنَا مُحَمَّدًا ... نَبِيًّا كَمَوْسَى خُطَّ فِي أَوَّلِ الْكُتُبِ»^٥، ومن شعره:

لَعَمْرِي لَقَدْ كَلَّفْتُ وَجْدًا بِأَحْمَدَ ... وَأَحْبَبْتُهُ حُبَّ الْحَبِيبِ الْمُوَاصِلِ

وَجَدْتُ بِنَفْسِي دُونَهُ وَحَمِيَّتُهُ ... وَدَافَعْتُ عَنْهُ بِالذَّرَى وَالْكَلاكِ

لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّ ابْنَنَا لَا مُكَذِّبَ ... لَدَيْنَا وَلَا يُعْنَى بِقَوْلِ الْأَبَاطِلِ

١. البقرة/ ١٢٣

٢. التوبة/ ١١٣

٣. النساء/ ١٤٥

٤. سيرة ابن إسحاق، ص ٢٣٩؛ سيرة ابن هشام، ج ٢، ص ٤٦؛ الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ١، ص ١٢٤؛ تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ج ٣، ص ٤٣؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٣٤٤؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ١، ص ١٨٨؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ٦٧٩؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٢، ص ٣٤٩

٥. الكافي للكليني، ج ١، ص ٤٤٨؛ ولشعره هذا، راجع: ديوان أبي طالب، ص ١٦٠؛ سيرة ابن إسحاق، ص ١٥٧؛ سيرة ابن هشام، ج ٢، ص ٤؛ الروض الأنف للسهيلى، ج ٣، ص ١٧٧.

فَمَا زَالَ فِي الدُّنْيَا جَمَالًا لِأَهْلِهَا ... وَزَيْنًا عَلَى رَعْمِ الْعَدُوِّ الْمُخَابِلِ
وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ
حَلِيمٌ رَشِيدٌ عَادِلٌ غَيْرُ طَائِشٍ ... يُوَالِي إِلَهًا لَيْسَ عَنْهُ بِغَافِلٍ
فَأَيَّدَهُ رَبُّ الْعِبَادِ بِنَصْرِهِ ... وَأَظْهَرَ دِينًا حَقَّهُ غَيْرُ بَاطِلٍ
وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ رَافِعُ أَمْرِهِ ... وَمُعْلِيهِ فِي الدُّنْيَا وَيَوْمَ التَّجَادُلِ^١

ومن شعره:

«أَتَرْجُونَ أَنْ نَسْخِيَ بِقَتْلِ مُحَمَّدٍ ... وَلَمْ تَخْتَضِبْ سَمَرَ الْعَوَالِي مِنَ الدَّمِ؟
كَدَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ حَتَّى تُفَرَّقُوا ... جَمَاحِمٌ تُلْقَى بِالْحَاطِمِ وَزَمَرَمٌ
وَيَنْهَضُ قَوْمٌ فِي الْحَدِيدِ إِلَيْكُمْ ... يَذُودُونَ عَنْ أَحْسَائِهِمْ كُلَّ جُجْرَمٍ
عَلَى مَا مَضَى مِنْ بَغْيِكُمْ وَعُقُوقِكُمْ ... وَغَشْيَانِكُمْ فِي أَمْرِنَا كُلِّ مَا تُمُّ
وَطُظْمٌ نَبِيٍّ جَاءَ يَدْعُو إِلَى الْهُدَى ... وَأَمْرٍ آتَى مِنْ عِنْدِ ذِي الْعَرْشِ قِيَمٍ
أَمِينٌ حَبِيبٌ فِي الْعِبَادِ مُسَوِّمٌ ... بِحَاتِمِ رَبِّ قَاهِرٍ لِلْحَوَاتِمِ
يَرَى النَّاسُ بُرْهَانًا عَلَيْهِ وَهَيْبَةً ... وَمَا جَاهِلٌ فِي فَضْلِهِ مِثْلَ عَالِمٍ»^٢

- ١ . انظر: ديوان أبي طالب، ص ٨٣، ٨٤ و ٨٥؛ سيرة ابن هشام، ج ١، ص ٢٥١؛ مسند أحمد، ج ٩، ص ٤٨٥؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٢٧؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٠٥؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٥٥٣؛ التعازي للمبرد، ص ٢٢٥؛ تعليق من أمالي ابن دريد، ص ١٠٠؛ المجالسة وجواهر العلم للدينوري، ج ٢، ص ٣٩٦، ج ٦، ص ١٨٨؛ الأحاديث الطوال للطبراني، ص ٢٤٣؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ١٨؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ١، ص ٢٩٩؛ الروض الأنف للسهيلى، ج ٣، ص ٣٨؛ الإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء لأبي الربيع الكلاعي، ج ١، ص ١٨٠؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ١ من السيرة النبوية، ص ١٣٠.
- ٢ . انظر: ديوان أبي طالب، ص ١٢٤، ١٢٥، ١٢٨ و ٢٢٤؛ سيرة ابن إسحاق، ص ١٦٠؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٢٣٢؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ٢٩؛ نثر الدر في المحاضرات للأبي، ج ١، ص ٢٧٥؛ ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، ج ١، ص ١٦٤؛ الحجة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب لفخار بن معد، ص ١٨٨.

ومن شعرة:

«وَقَالُوا لِأَحْمَدَ أَنْتَ امْرُؤٌ ... خُلُوفُ الْحَدِيثِ ضَعِيفُ السَّبَبِ
وَإِنْ كَانَ أَحْمَدُ قَدْ جَاءَهُمْ ... بِحَقٍّ وَلَمْ يَأْتِهِمْ بِالْكَذِبِ»

ومن شعره للنجاشي لما أجار المهاجرين بالحبشة:

«لَيْعَلَّمْ خِيَارُ النَّاسِ أَنَّ مُحَمَّدًا ... وَزَيْرٌ لِمُوسَى وَالْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ
أَتَى يَهْدِي مِثْلَ مَا أَتَى بِهِ ... وَكُلٌّ بِأَمْرِ اللَّهِ يَهْدِي وَيَعْصِمُ
وَأَنْتُمْ تَتْلُونَهُ فِي كِتَابِكُمْ ... بِصَدَقِ حَدِيثٍ لَا حَدِيثَ الْمُتَرَجِّمِ
فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ نِدًّا وَأَسْلُمُوا ... فَإِنَّ طَرِيقَ الْحَقِّ لَيْسَ بِمُظْلِمٍ»

هذه أشعار مشهورة عنه عند أهل العلم والأدب، وهي كما ترى صريحة في إيمانه بالله ورسوله إيماناً كاملاً، فلا عبرة بما وضعه أعداؤه وأعداء ابنه عليّ بغياً وحسداً، وإن أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما؛ لأنه كما قلنا مخالف لكتاب الله، وكتاب الله أصح عند القوم من صحيحهما!

ومنه حديث عندهما وضع لتنقيص عليّ، لكنه ينقص النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فيقول: «إِنَّ عَلِيًّا خَطَبَ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ، فَسَمِعَتْ بِذَلِكَ فَاطِمَةُ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَزْعُمُ قَوْمُكَ أَنَّكَ لَا تَغْضَبُ لِبَنَاتِكَ، وَهَذَا عَلِيٌّ نَاكِحٌ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ! فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ:

- ١ . ديوان أبي طالب، ص ١١٥؛ سيرة ابن إسحاق، ص ١٦٣؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ٣١؛ الحجة على الذهاب إلى تكفير أبي طالب لفخار بن معد، ص ٢١٦
- ٢ . ديوان أبي طالب، ص ٢٥٩؛ سيرة ابن إسحاق، ص ٢٢٢؛ المستدرك على الصحيحين للحاكم، ج ٢، ص ١٨٠؛ إيمان أبي طالب للمفيد، ص ٣٨؛ إعلام الوري بأعلام الهدى للطبرسي، ج ١، ص ١١٨؛ الحجة على الذهاب إلى تكفير أبي طالب لفخار بن معد، ص ٢٤١؛ امرأة الزمان في تواريخ الأعيان لسبط بن الجوزي، ج ٣، ص ١٣٢؛ مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم لمحمد بن عبد الوهاب، ص ٦٦

أَمَّا بَعْدُ، أَنْكَحْتُ أَبَا الْعَاصِ بْنَ الرَّبِيعِ، فَحَدَّثَنِي وَصَدَقَنِي، وَإِنَّ فَاطِمَةَ بَضْعَةٌ مِنِّي، وَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَسُوءَهَا، وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَتَرَكَ عَلِيَّ الْخُطْبَةَ^١، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا حَدِيثُ مَوْضُوعٍ وَضَعَهُ بَنُو أُمَيَّةٍ تَنْقِصًا لِعَلِيٍّ، لَكِنَّهُ يَنْقُصُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّ اخْتِيَارَ زَوْجَةِ أُخْرَى كَانَ حَلَالًا لِعَلِيٍّ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يَحْرُمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَمَا كَانَتْ سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ تَكْرَهُ ذَلِكَ وَتَتَوَقَّعُ مِنْ أَبِيهِ الْغَضَبَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ بِأَمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ، وَأَبُو سَفْيَانَ يَوْمُئِذٍ مُشْرِكٌ عَدُوٌّ لِلَّهِ مِثْلُ أَبِي جَهْلٍ! كَمَا تَزَوَّجَ أَيْضًا بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حَيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ، وَكَانَ أَبُوهَا رَأْسًا مِنْ رُؤُوسِ الْمَعَانِدِينَ لِلْإِسْلَامِ! فَكَيْفَ اجْتَمَعَتْ بَنَاتُ أَعْدَاءِ اللَّهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ إِنْ كَانَ «لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ»؟! فَأَفَّ لِقَوْمٍ بَلَغَ بِهِمْ بَغْضُ عَلِيٍّ إِلَى أَنْ اتَّهَمُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ بِالْعَصْبِيَّةِ وَالْحَمِيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَاتَّهَمُوا سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ بِالْغَيْبَةِ الَّتِي تَأْخُذُ سَفِيهَاتِ النِّسَاءِ، وَأَفَّ لِقَوْمٍ صَحَّحُوا حَدِيثَهُمْ فِي ذَلِكَ بِجَهْلِهِمْ، وَهُمْ يَدْعُونَ الْعِلْمَ!

ومنه حديث عند البخاريّ وضع لتفضيل أبي بكر، لكنّه ينقصه ويسفّهه، فيقول: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ عَائِشَةَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا أَنَا أَخَوُكَ! فَقَالَ: أَنْتَ أَخِي فِي دِينِ اللَّهِ وَكِتَابِهِ، وَهِيَ لِي حَلَالٌ»، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا حَدِيثُ مَوْضُوعٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُرَادُ أَبِي بَكْرٍ بِالْأُخُوَّةِ أَخُوَّةَ الْمُسْلِمِينَ الثَّابِتَةَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^٢، لَزِمَ مِنْهُ اعْتِقَادُهُ بَعْدَ جَوَازِ التَّنَاقُحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا مَا لَا يَعْتَقِدُ بِهِ مَنْ لَهُ أَدْنَى نَصِيبٍ مِنَ الْعَقْلِ،

١ . صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٢؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٤١

٢ . صحيح البخاري، ج ٧، ص ٥

٣ . الحجرات / ١٠

وإن كان مراده بالأخوة ما ثبت له بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَا تَخَذُتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي»، فهذا قول صدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة، وقد وقعت خطبة عائشة بمكة؛ كما قال مغلطي بن قليج (ت ٥٧٦٢هـ): «فِي صَحِّهِ هَذَا الْحَدِيثُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْحَلَّةَ لِأَبِي بَكْرٍ إِنَّمَا كَانَتْ بِالْمَدِينَةِ، وَخِطْبَةُ عَائِشَةَ كَانَتْ بِمَكَّةَ، فَكَيْفَ يَلْتَمِمْ قَوْلُهُ: <إِنَّمَا أَنَا أَخُوكَ؟>» بغض النظر عن ظهور حديث الحلة أيضًا في أخوة الإسلام، دون أخوة النسب المستلزمة لتحريم النكاح!

ومنه حديث عندهما يدعي أَنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينسى آيات من القرآن، فيذكره الناس بها، فيقول: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ: يَرْحُمُهُ اللَّهُ، لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً، كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا»^١ مع أَنَّ الله تعالى قال له: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى ۖ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾، أي ما شاء الله نسخه أو ترك قرائته؛ كما قال: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

ومنه حديث عند البخاري يتهم إبراهيم عليه السلام بالكذب وعدم أهلية الشفاعة من أجل كذباته، فيقول أَنَّ التَّاسِ يَأْتُونَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، «فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اسْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي»^٢.

١. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٤

٢. فتح الباري لابن حجر، ج ٩، ص ١٢٤

٣. صحيح البخاري، ج ٦، ص ١٩٤؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٩٠

٤. الأعلى / ٦-٧

٥. البقرة / ١٠٦

٦. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٨٤، ج ٦، ص ٨٥

وفي حديث آخر عندهما أَنَّ كذباته الثلاثة: «قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾»، وَقَوْلُهُ: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا»، وَوَاحِدَةً فِي شَأْنِ سَارَةَ، فَإِنَّهُ قَدِمَ أَرْضَ جَبَّارٍ وَمَعَهُ سَارَةُ، وَكَانَتْ أَحْسَنَ النَّاسِ، فَقَالَ لَهَا: إِنَّ هَذَا الْجَبَّارُ إِن يَغْلُمَ أَنْكَ امْرَأَتِي يَغْلِبُنِي عَلَيْكَ، فَإِن سَأَلْتُكَ فَأَخْبِرِيهِ أَنَّكَ أُخْتِي، فَإِنَّكَ أُخْتِي فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمًا غَيْرِي وَغَيْرِكَ^١، وَلَا شَكَّ أَنَّهُمَا حَدِيثَانِ بَاطِلَانِ؛ لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامَ خَلِيلَ اللَّهِ، وَخَلِيلُهُ لَا يَكْذِبُ، وَلَا يَفْقِدُ أَهْلِيَّةَ الشَّفَاعَةِ عِنْدَهُ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ سَقِيمًا حِينَ قَالَ: «﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾»؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: «وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي»، وَكَانَ قَوْلُهُ: «بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا» تَنْبِيهًا وَتَقْرِيعًا لِلْكَافِرِينَ، كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ»، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الْكُذْبِ، وَأَمَّا قِصَّةُ قَوْلِهِ فِي سَارَةَ فَهِيَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ، كَمَا وَرَدَتْ بَعِينَهَا فِي سَفَرِ التَّكْوِينِ مِنَ التَّوْرَةِ، وَلَوْ صَحَّتْ لَمْ تَكُنْ كَذْبًا مِنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِالْأَخْتِ أَخْتَهُ فِي الدِّينِ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي، وَمِثْلُ هَذَا لَا يُعْتَبَرُ كَذْبًا، لَا سِيَّمَا عِنْدَ التَّقِيَّةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِهِمَا؛ كَمَا اعْتَرَفَ بِذَلِكَ الرَّازِي (ت ٦٠٦هـ) فِي «تَفْسِيرِهِ»، حَيْثُ قَالَ: «أَعْلَمُ أَنَّ بَعْضَ الْحُشَوِيَّةِ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: <مَا كَذَّبَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ>، فَقُلْتُ: الْأَوَّلَى أَنْ لَا تُقْبَلَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، فَقَالَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِنْكَارِ: فَإِنْ لَمْ تُقْبَلْ لِمَنَا تَكْذِيبُ الرُّوَاةِ! فَقُلْتُ لَهُ: يَا مُسْكِينُ، إِنْ قَبِلْنَاهُ لِمَنَا الْحُكْمُ بِتَكْذِيبِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنْ رَدَدْنَاهُ لِمَنَا الْحُكْمُ بِتَكْذِيبِ الرُّوَاةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ صَوْنَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْكُذْبِ أَوْلَى مِنْ صَوْنِ طَائِفَةٍ مِنَ الْمَجَاهِيلِ عَنِ الْكُذْبِ^٢».

١. الصّافّات / ٨٩

٢. الأنبياء / ٦٣

٣. صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٤٠، ج ٧، ص ٦؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ٩٨

٤. الشعراء / ٨٠

٥. الدخان / ٤٩

٦. انظر: الأصحاح الثاني عشر من سفر التكوين (الآيات ١١-٢٠).

٧. تفسير الرازي، ج ١٨، ص ٤٤٣

وقال في موضع آخر: «فُلْتُ لِبَعْضِهِمْ: هَذَا الْحَدِيثُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ، لِأَنَّ نِسْبَةَ الْكُذِبِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ لَا تَجُوزُ، فَقَالَ ذَلِكَ الرَّجُلُ: فَكَيْفَ يُحْكَمُ بِكَذِبِ الرَّوَاةِ الْعُدُولِ؟^١ فَقُلْتُ: لَمَّا وَقَعَ التَّعَارُضُ بَيْنَ نِسْبَةِ الْكُذِبِ إِلَى الرَّاوِي وَبَيْنَ نِسْبَتِهِ إِلَى الْحَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ نِسْبَتَهُ إِلَى الرَّاوِي أَوْلَى^٢»

ومنه حديث عند البخاري يكذب على إبراهيم عليه السلام مرة أخرى، فيقول: «يَلْقَى إِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ آزَرَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ إِنَّكَ وَعَدْتَنِي أَنْ لَا تُخْزِيَنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ! فَأَيُّ خِزْيٍ أَخْزَى مِنْ أَبِي الْأَبْعَدِ؟^٣»، وهذا يعني أن إبراهيم عليه السلام يتهم الله يوم القيامة بأنه قد أخلف وعده أشد إخلاف إذ أخزى أباه آزر! مع أن كل مؤمن يعلم ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾^٤، ولا يمكن أن يخفى ذلك على من اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا، بل كان في صف إبراهيم عليه السلام نفسه ﴿أَلَا تَرَىٰ وَرَارَةً وُزِّرَ وَرَأُهَا آخَرُ﴾^٥ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى^٦! ثم المعلوم من كتاب الله أن إبراهيم عليه السلام تبرأ من أبيه لما مات على كفره، ولم يستغفر له؛ كما قال: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾^٧ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ^٨ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لِأَوْاهٍ حَلِيمٌ^٩، وهذا يعني أنه لن يستغفر لأبيه مرة أخرى، والشفاعة استغفار.

ومنه حديث عندهما يدي «أَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ جَاءَ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ لَهُ: أَجِبْ رَبَّكَ، فَلَطَمَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَيْنَ مَلَكِ الْمَوْتِ فَقَفَّأَهَا! فَرَجَعَ الْمَلَكُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ: إِنَّكَ أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَكَ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، وَقَدْ قَفَّأَ عَيْنِي^{١٠}»

١ . تفسير الرازي، ج ٢٦، ص ٣٤٢

٢ . صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٣٩

٣ . آل عمران / ٩

٤ . النجم / ٣٨-٣٩

٥ . التوبة / ١١٣-١١٤

٦ . صحيح البخاري، ج ٢، ص ٩٠؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٠٠

ولا يخفى ما في هذه القصة من الشناعة والخرافة؛ لأن الأنبياء لم يكونوا يكرهون لقاء الله عندما يجيء أجلهم، والملائكة لا يتنزلون إلا بأمر الله، وقد خلقوا من النور، وليس لبشر أن يلطمهم ويفقأ أعينهم مهما كان يبغضهم، وقد قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾! لذلك عد أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) هذه الحكاية من «أساطير الأولين»، وقال: «أنا بريء من عهد هذه الحكاية»!

ومنه حديث عندهما يدعي أن موسى عليه السلام خرج إلى الناس مكشوف العورة، حتى نظروا إلى عورته، يقول: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوَاءِ بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ أَدْرُ، قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَمَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى بِإِثْرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرٌ! ثَوْبِي حَجَرٌ! حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوَاءِ مُوسَى، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نَظَرَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَأَخَذَ ثَوْبَهُ، فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا»^١ ولا شك في أن هذا من الإسرائيليات التي لا أصل لها؛ لأن الرجل العاقل الذي له أدنى نصيب من الحياء، إذا فقد ثوبه لم يخرج إلى الناس مكشوف العورة، بل ستر عورته بورق أو حجر أو شيء آخر، فكيف بموسى عليه السلام الذي جاء في رواية أخرى لهذا الحديث أنه «كَانَ رَجُلًا حَيًّا سَتِيرًا، لَا يَرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتَحْيَاءَ مِنْهُ»^٢ فهذا الحديث مما قال الله تعالى فيه: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهِذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾!

١. البقرة / ٩٨

٢. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي، ص ٥٣

٣. صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٥٦؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ١٨٣، ج ٧، ص ٩٩

٤. صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٥٦

٥. النور / ١٦

ومنه حديث عندهما يقول: «قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ: لَا طَوْفَنَ اللَّيْلَةَ بِمِائَةِ امْرَأَةٍ، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: قُلْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ وَدَسِي، فَأُطَافَ بِهِنَّ، وَلَمْ تَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً نَصَفَ إِنْسَانٍ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْنُثْ وَكَانَ أَرْجَى لِحَاجَتِهِ»، وهذا حديث لا يصدقه العقل؛ لأن الأنبياء في أبدانهم بشر مثل سائر الناس؛ كما كانوا يقولون: «إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ»، ولا يطبق أحد من الناس أن يجامع مائة امرأة في ليلة واحدة؛ لأن الليلة قصيرة، والقوة الجنسية محدودة، ومن خاصية المني انقضاء الشهوة وفتور البدن بعد خروجه، بحيث أنه من المتعذر تكرار الجماع والإنزال إلا بعد مدة يمكن فيها إعادة إنتاج المني، ومن الواضح أن مجامعة سليمان عليه السلام لنسائه لم تكن شيئاً يشهده الناس لتكون من معجزاته! كما أن قول «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» لم يكن ممّا يصعب ويطول ليوخره سليمان عليه السلام حتى ينسائه، لا سيما بعد أمر الملك بذلك المقتضي للإمتثال فوراً! هذا يدل على أن هذا الحديث لم يصدر من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قطعاً، وإتّما هو من الإسرائيليات.

ومن مصائب البخاري ما رواه في رجم قردة زنت في الجاهلية؛ فقد روى بإسناده عن عمرو بن ميمون، قال: «رَأَيْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قِرْدَةً اجْتَمَعَ عَلَيْهَا قِرْدَةٌ، قَدْ زَنَتْ، فَرَجَمُوهَا، فَرَجَمْتُهَا مَعَهُمْ»^١ وهذه قصة فكاكية لا يصححها عاقل؛ كما استنكرها ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في «الإستيعاب» قائلاً بأن فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحد على البهائم، وهذا منكر عند أهل العلم، ولفرط نكارتها استبعد الحميدي (ت ٤٨٨هـ) أن كان البخاري قد أخرجها في صحيحه، فقال:

١ . صحيح البخاري، ج ٧، ص ٣٩٩؛ صحيح مسلم، ج ٥، ص ٨٨

٢ . إبراهيم / ١١

٣ . صحيح البخاري، ج ٥، ص ٤٤

٤ . انظر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٢٠٦.

«لَعَلَّهَا مِنَ الْمُفَحِّمَاتِ الَّتِي أُفْحِمَتْ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ»، فردّ عليه ابن حجر، فقال: «مَا قَالَهُ مَرْدُودٌ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ مَذْكُورٌ فِي مُعْظَمِ الْأُصُولِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا، وَتَجْوِيزُهُ أَنْ يَزَادَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ مَا لَيْسَ مِنْهُ يُنَافِي مَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْحُكْمِ بِتَصْحِيحِ جَمِيعِ مَا أُرِدَّ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ»^١

هذا بعض ما يوجد في كتاب البخاري ومسلم من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وإن حاول المتعصبون لهما أن يجيبوا عن كلّ هذه الإشكالات الواضحة بما في وسعهم من التكلّف والتحكّم والمكابرة، وبهذا يظهر لك صدق شيخهما أبي زرعة، إذ قال: «هَؤُلَاءِ قَوْمٌ أَرَادُوا التَّقَدُّمَ قَبْلَ أَوَانِهِ، فَعَمِلُوا شَيْئًا يَتَسَوَّفُونَ بِهِ - أَوْ قَالَ: يَتَسَوَّفُونَ بِهِ - أَلَّفُوا كِتَابًا لَمْ يُسَبِّحُوا إِلَيْهِ لِيُقِيمُوا لِأَنفُسِهِمْ رِيَّاسَةً قَبْلَ وَقْتِهَا»^٢

١ . الجمع بين الصحيحين للحميدي، ج ٣، ص ٤٩٠

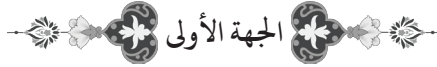
٢ . فتح الباري لابن حجر، ج ٧، ص ١٦٠

٣ . سؤالات البردعي لأبي زرعة الرازي، ج ٢، ص ٦٧٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٥، ص ٤٥١؛ الكمال في أسماء الرجال للمقدسي، ج ٣، ص ٧٦



التَّيْبَةُ الثَّالِثُ

كلّ ما ذكرنا من العلة يرجع إلى أسانيد الكتّابين أو متونهما، ولكن هناك علة أخرى يتجاهلها أكثر المنسوين إلى العلم، وهي ضعف البخاريّ ومسلم أنفسهما، وذلك لأنّ عدّتهما لم تكن أمراً متفقاً عليه بين أئمة الحديث، وقد كان بعضهم يضعّفونهما من جهات مختلفة، ونذكر بعض هذه الجهات فيما يلي، مكتفين بما يتعلّق بالبخاريّ، لاعتقاد القوم بأنّه أجلّ وأصحّ حديثاً من مسلم:



سوء اعتقاد البخاريّ

كما كان محمّد بن يحيى الذهليّ (ت ٢٥٨هـ)، وهو إمام من أئمة الحديث، يسيء القول فيه، ويرميه بالضلالة والبدعة، وذلك لأنّه كان في العقائد من أتباع الكرابيسيّ (ت ٢٤٨هـ)، كما اعترف بذلك ابن حجر، والكرابيسيّ وأتباعه كانوا ملعونين مذمومين على لسان أئمة الحديث؛ كما قال أحمد بن حنبل: «أَخْرَى اللَّهُ الْكَرَابِيسِيَّ، لَا يُجَالَسُ وَلَا يُكَلِّمُ، وَلَا تُكْتَبُ كُتُبُهُ، وَلَا يُجَالَسُ مَنْ جَالَسَهُ»^١، وقيل له أنّ رجلاً قد تابع الكرابيسيّ على القول، فقال: «هَذَا قَدْ تَجَهَّم، وَأَظْهَرَ الْجَهْمِيَّةَ، يَنْبَغِي أَنْ تُحَذَرَ مِنْهُ، وَمِنْ كُلِّ مَنْ اتَّبَعَهُ»^٢.

١. انظر: فتح الباري لابن حجر، ج ١، ص ٢٤٣.

٢. الجامع لعلوم أحمد، ج ٣، ص ٤٩٧؛ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ج ١، ص ١٠٩.

٣. الإبانة الكبرى لابن بطة، ج ٦، ص ١٢٨؛ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ج ١، ص ٦٢.

وقال حيكان بن محمد بن يحيى: «قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، مَا لَكَ وَلِهَذَا الرَّجُلُ؟! يَغْنِي
الْبُخَارِيُّ، فَقَالَ: رَأَيْتُهُ بِمَكَّةَ يَتَّبِعُ شَمَخَصَةَ، وَشَمَخَصَةُ كُوْفِيٌّ قَدَرِيٌّ، فَبَلَغَ ذَلِكَ
الْبُخَارِيُّ، فَقَالَ: دَخَلْتُ مَكَّةَ وَلَمْ أَعْرِفْ بِهَا أَحَدًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَكَانَ شَمَخَصَةُ
هَذَا قَدْ عَرَفَ الْمُحَدِّثِينَ، فَكُنْتُ أَتَّبِعُهُ لِيَقَرِّبَنِي مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، فَأُيِّ عَيْبٍ فِي
هَذَا؟!»، وكان العيب كله فيه؛ فقد كان شمخصة هذا صاحب الكرابيسي،
فمصاحبة البخاري له ريبة واضحة، فلعله أخذ منه مذهب الكرابيسي، وكان
من مذهبه أن اللفظ بالقرآن مخلوق، وأهل هذا المذهب يقال لهم «اللفظية»،
وقد بالغ أئمة الحديث في ذمهم؛ كما روى اللالكائي (ت ٤١٨هـ) في «شرح
أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» عن الشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي
ثور، وجمع غفير من أئمة الحديث، أنهم قالوا: «مَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ
فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ»^١، وكتب حرب بن إسماعيل الكرماني
(ت ٥٨٠هـ) إلى بعض أصحابه: «إِنَّ الْحَقَّ وَالصَّوَابَ الْوَاضِحَ الْمُسْتَقِيمَ الَّذِي
أَدْرَكْنَا عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقَاطِنَاتِ بِالْقُرْآنِ وَتِلَاوَتِنَا مَخْلُوقَةٌ،
فَهُوَ جَهَنَّمِي مُبْتَدِعٌ خَبِيثٌ»^٢، وقال أحمد بن حنبل: «مَنْ قَالَ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ
مَخْلُوقٌ، لَا يُكَلِّمُ، وَلَا يُصَلِّي خَلْفَهُ، وَإِنْ صَلَّى رَجُلٌ أَغَادَةً»^٣، وقال مرة: «هُمْ
جَهَنَّمِيُّ»^٤، وقال مرة أخرى: «هُمْ شَرٌّ مِنَ الْجَهَنَّمِيَّةِ»^٥، وكان الجهمية عنده كفاراً^٦،

١ . من روى عنهم البخاري في الصحيح لابن عدي، ص ٥٨؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٢، ص ٩٥.

٢ . انظر: الكامل لابن عدي، ج ٣، ص ٢٤٢.

٣ . انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ج ٢، ص ٣٨٨-٣٨٥.

٤ . شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ج ٢، ص ٣٨٨.

٥ . انظر: سيرة أحمد بن حنبل لابنه صالح، ص ٧٠؛ الإبانة الكبرى لابن بطة، ج ٥، ص ٣٣٥؛ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ج ١، ص ٢٩٩؛ مناقب أحمد لابن الجوزي، ص ٢١٣.

٦ . مسائل أحمد (رواية أبي داود السجستاني)، ص ٣٦٣؛ السنة لعبد الله بن أحمد، ج ١، ص ١٦٤؛ صريح السنة للطبري، ص ٢٦؛ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ج ٢، ص ٣٩٢.

٧ . انظر: مسائل أحمد (رواية أبي داود السجستاني)، ص ٣٥٣؛ الإبانة الكبرى لابن بطة، ج ٦، ص ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧١ و٧٨.

وبهذا يظهر فساد قول بعض من تعصب للبخاري، فاتهم الذهلي بأنه جرح تلميذه حسداً، وما جرحه حسداً، ولكن جرحه لسوء اعتقاده وابتداعه في الدين على قاعدة أئمة الحديث؛ كما صرح بذلك، فقال: «قَدْ أَظْهَرَ هَذَا الْبُخَارِيُّ قَوْلَ اللَّفْظِيَّةِ، وَاللَّفْظِيَّةُ عِنْدِي شَرٌّ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ»، وقال: «مَنْ رَعِمَ أَنْ لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهَذَا مُبْتَدِعٌ، لَا يُجَالَسُ وَلَا يُكَلَّمُ، وَمَنْ ذَهَبَ بَعْدَ مَجْلِسِنَا هَذَا إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ فَاتَّهَمُوهُ، فَإِنَّهُ لَا يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَذْهَبِهِ»، وقال ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) في ترجمة البخاري: «سَمِعَ مِنْهُ أَبِي وَأَبُو زُرْعَةَ، ثُمَّ تَرَكَ حَدِيثَهُ عِنْدَمَا كَتَبَ إِلَيْهِمَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى التَّيْسَابُورِيُّ أَنَّهُ أَظْهَرَ عِنْدَهُمْ أَنَّ لَفْظَهُ بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ»^١، وهذا يعني أَنَّ البخاري كان متروك الحديث عند من أدركه من أئمة الحديث، وكان ممن ترك حديثه مسلم، فإنه لم يحدث عنه في صحيحه، مع أنه كان على مذهبه في مسألة اللفظ؛ كما روي أنه لما استوطن البخاري نيسابور، أكثر مسلم الإختلاف إليه، فلما وقع بين محمد بن يحيى والبخاري ما وقع في مسألة اللفظ ونادى عليه ومنع الناس من الإختلاف إليه حتى هجر وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قطعه أكثر الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلف عن زيارته، فأنهاى إلى محمد بن يحيى أَنَّ مسلم بن الحجاج على مذهبه قديماً وحديثاً، وأته عوتب على ذلك بالعراق والحجاز ولم يرجع عنه، فلما كان يوم مجلس محمد بن يحيى، قال في آخر مجلسه: «أَلَا مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ فَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَحْضُرَ مَجْلِسَنَا»، فأخذ مسلم الرداء فوق عمامته وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه، وجمع كل ما كان كتب منه، وبعث به على ظهر حمال إلى باب محمد بن يحيى،

١. سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ١٢، ص ٤٥٩

٢. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٣٥٤؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٢، ص ٩٤؛

سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ١٢، ص ٤٥٦

٣. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٧، ص ١٩١

٤. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ١٢٥؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٨، ص ٩٤؛

وفيات الأعيان لابن خلكان، ج ٥، ص ١٩٤

فتركه حديث البخاري في صحيحه مع موافقته في هذه العقيدة يدل على أنه تركه لشيء آخر، وذلك لأن ضعف عقيدة البخاري لم يكن منحصرًا في هذه العقيدة؛ كما يوجد فيه شيء من النصب، وهو الانحراف عن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومما يدل على مصيبتة هذه أربع:

الأول إمساكه عن إيراد كثير من فضائل عليٍّ مما ورد بأسانيد صحيحة، معتذرًا بـ «أنَّ عَامَّةَ مَا يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ الْكُذْبُ»، وقد كذب؛ لأنه لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الصحيحة ما روي في فضائل عليٍّ؛ كما اعترف بذلك أحمد بن حنبل إمام أهل الحديث، وهو قول مشهور منه، وبمثله قال النسائي، وإسماعيل القاضي (ت ٢٨٢هـ)، وأبو علي النيسابوري (ت ٣٤٩هـ).^١

والثاني تقطيع هذا القليل الذي أورده في فضائل عليٍّ، كأنه كره أن يورده كاملاً، وقد نبه على ذلك ابن دحية (ت ٦٣٣هـ) في «المستوفى»، إذ ذكر بعض ما ورد في فضائل عليٍّ، ثم قال: «أُورِدَ الْبُخَارِيُّ نَاقِصًا مُبْتَرَأًا كَمَا تَرَى، وَهِيَ عَادَتُهُ فِي إِيْرَادِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِسُوءِ رَأْيِهِ فِي التَّنَكُّبِ عَنْ هَذِهِ السَّبِيلِ»، وقال في موضع آخر بعد ذكر حديث عن مسلم: «بَدَأْنَا بِمَا أُورِدَهُ مُسْلِمٌ، لِأَنَّهُ أُورِدَهُ بِكَمَالِهِ، وَقَطَعَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَسْقَطَ مِنْهُ عَلَى عَادَتِهِ كَمَا تَرَى، وَهُوَ مِمَّا عِيبَ عَلَيْهِ فِي تَصْنِيفِهِ عَلَى مَا جَرَى، وَلَا سِيَّما إِسْقَاطُهُ لِذِكْرِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»،

١. صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٩.

٢. انظر: المستدرک على الصحيحین للحاکم، ج ٣، ص ١١٦؛ تفسير الثعلبی، ج ١١، ص ٣٩٤، ج ٤، ص ٨١؛ الاستیعاب فی معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ٣، ص ١١١٥؛ تاریخ دمشق لابن عساکر، ج ٤٢، ص ٤١٨؛ مناقب أحمد لابن الجوزی، ص ٢٢٠؛ الكامل فی التاریخ لابن الأثیر، ج ٢، ص ٧٤٩؛ مناقب الأسد الغالب علی بن أبی طالب لابن الجزري، ص ١١.

٣. انظر: الاستیعاب فی معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ٣، ص ١١١٥؛ الجوهره فی نسب النبی وأصحابه العشرة للبرقي، ج ٢، ص ٢٥٤؛ الرياض النضرة فی مناقب العشرة لمحَبِّ الدين الطبري، ج ٣، ص ١٨٨؛ فتح الباري لابن حجر، ج ٧، ص ٧١؛ الصواعق المحرقة علی أهل الرفض والضلال والزندقه لابن حجر الهیتمي، ج ٢، ص ٣٥٣.

٤. «المستوفى فی أسماء المصطفی» لابن دحية، مخطوط. قال دغش بن شبيب العجمي: «له نسخة ناقصة من آخرها تقع فی (١٦٨) ورقة، موجود أصلها فی المكتبة الناصرية فی لکنو بالهند، ولها صورة علی المیکروفيلم فی الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية تحت رقم (٣٥٨٦)».

ومن أشنع ذلك ما رواه بإسناده عن ابن عمر أنه قال: «كُنَّا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَعْدِلُ بِأَبِي بَكْرٍ أَحَدًا، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ نَتْرُكُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نُفَاضِلُ بَيْنَهُمْ»^١، مع أنه مخالف لما عليه أهل السنة قديماً وحديثاً؛ كما قال هارون بن إسحاق: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: مَنْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَرَفَ لِعَالِي سَابِقَتَهُ وَفَضْلَهُ فَهُوَ صَاحِبُ سُنَّةٍ، وَمَنْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَعُثْمَانُ وَعَرَفَ لِعُثْمَانَ سَابِقَتَهُ وَفَضْلَهُ فَهُوَ صَاحِبُ سُنَّةٍ، فَذَكَرْتُ لَهُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَيَسْكُتُونَ، فَتَكَلَّمَ فِيهِمْ بِكَلَامِ غُلَيْظٍ»^٢، وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) في شرح قوله: «مَنْ قَالَ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: > كُنَّا نَقُولُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ نَسْكُتُ فَلَا نُفَاضِلُ <، هُوَ الَّذِي أَنْكَرَ ابْنُ مَعِينٍ، وَتَكَلَّمَ فِيهِ بِكَلَامِ غُلَيْظٍ، لِأَنَّ الْقَائِلَ بِذَلِكَ قَدْ قَالَ بِخِلَافِ مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ وَالْأَثَرِ أَنَّ غُلَيْظًا أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ عُثْمَانَ، وَهَذَا مِمَّا لَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَفْضِيلِ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ، وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ أَيْضًا فِي تَفْضِيلِ عَلِيٍّ وَأَبِي بَكْرٍ، وَفِي إِجْمَاعِ الْجَمِيعِ الَّذِي وَصَفْنَا ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ وَهُمْ وَعَلَطُ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مَعْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُهُ صَحِيحًا»^٣. هذا ما قاله ابن عبد البر، ولكن العجب العجيب الذي خفي عليه أن حديث ابن عمر تتمة عند بعضهم، وهي أنه لما قال ذلك القول في أبي بكر وعمر وعثمان، قال له رجل: «يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! فَعَلَيْ؟» فقال: «وَيْحَكَ، عَلِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، لَا يُقَاسُ بِهِمْ أَحَدٌ»^٤؛

١. صحيح البخاري، ٥، ص ١٤

٢. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ٣، ص ١١١٦؛ الوافي بالوفيات للصفدي، ج ٢١، ص ١٨٠؛ فتح الباري لابن حجر، ج ٧، ص ١٦

٣. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ٣، ص ١١١٦

٤. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل للحاكم الحسكاني، ج ٢، ص ٢٧٠ و ٢٧١؛ الرياض النضرة في مناقب العشرة لمحِبِّ الدين الطبري، ج ٣، ص ١٨٠؛ البرهان في تفسير القرآن للبحراني، ج ٥، ص ١٧٨؛ ينابيع المودة للقندوزي، ج ٢، ص ٦٨ و ٢٩٧

كمثل ما روى عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: «سألت أبي، قلت: مَنْ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ، قلت: يَا أَبَتِ، ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: عُثْمَانُ، قلت: يَا أَبَتِ، فَعَلِيٌّ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ، عَلِيٌّ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ لَا يُقَاسُ بِهِمْ أَحَدٌ»، وفي رواية أخرى: «قلت: يَا أَبَتِ، مَا تَقُولُ فِي التَّفْضِيلِ؟ قَالَ: فِي الْخِلَافَةِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فقلت: فَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟ قَالَ: يَا بُنَيَّ، عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ لَا يُقَاسُ بِهِمْ أَحَدٌ»! فأسقط البخاري هذه التتمة من الحديث، مع موافقتها لمذهب أهل السنة، وترك منه شيئاً منكراً لا يوافق إلا مذهب النواصب!

والثالث تركه الإحتجاج بحديث جعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨هـ)، وهو إمام جليل من أئمة أهل البيت، لا يدانيه أحد في العلم والفضل؛ كما قال أبو زرعة (ت ٢٦٤هـ): «لَا يُفَرَّقُ جَعْفَرٌ إِلَى هَؤُلَاءِ»، وقال أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ): «لَا يُسْتَلُّ عَنْ مِثْلِهِ»^٢، وقال ابن أبي شيبة (ت ٢٣٩هـ): «مِثْلُ جَعْفَرٍ يُسْتَلُّ عَنْهُ»^٣، وقد أخرج له أصحاب الصحاح كلهم إلا البخاري، وكفى بهذا شاهداً على نصبه وانحرافه، وقد يترك لذلك المحدث، بل يعاقب؛ كما روى أبو العرب التميمي (ت ٣٣٣هـ) في كتاب «المنح» أن قوماً لهم أنساب وشرف جاءوا إلى والي المدينة، فقالوا له: «إِنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ لَا يَرَى أَنْ يُحَدَّثَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدِيثًا»! فقال لهم: «مَا تُرِيدُونَ؟» قالوا: «نُرِيدُ أَنْ تَضْرِبَهُ بِالسَّيَاطِ»! قال: «إِنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ لَا يُقَدِّمُ عَلَى مِثْلِهِ، فَهَلْ عِنْدَكُمْ شَهَادَةٌ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ تَضْرِبُهُ عَلَيْهِ؟» فلم يجدوا ذلك، فأتي بالموطأ، فأرى فيه حديثاً كثيراً عن جعفر بن محمد، فقال:

١ . انظر: مناقب أحمد لابن الجوزي، ص ٢١٩.

٢ . الكمال في أسماء الرجال للمقدسي، ج ٤، ص ٤١؛ سير أعلام النبلاء للذهبي، ج ٦، ص ٢٥٧.

٣ . الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٢، ص ٤٨٧.

٤ . تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، ص ٥٤؛ إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي بن قليج، ج ٢، ص ١١٤.

«أَلَمْ تُحَدِّثُونِي أَنَّهُ لَا يُحَدِّثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ حَدِيثًا؟! هَذَا مُوَطَّأٌ، يُكْثَرُ فِيهِ الْحَدِيثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ»^١ وهذا يدل على أن ترك الاحتجاج بحديث جعفر بن محمد كان عندهم جريمة ينبغي أن يعاقب عليها، وكان الأمراء يستبعدون أن يقدم عليها عالم مثل مالك!

والرابع تركه الاحتجاج بحديث كثير من الثقات المتشيعين لأهل البيت، مع احتجاجه بحديث النواصب والخوارج؛ كما قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في ترجمة علي بن هاشم بن البريد: «وَتَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: ثُبَّتْ يَتَشَيَّعُ، تَرَكَ الْبُخَارِيُّ إِخْرَاجَ حَدِيثِهِ، فَإِنَّهُ يَتَجَنَّبُ الرَّافِضَةَ كَثِيرًا، وَلَا تَرَاهُ يَتَجَنَّبُ الْقَدْرِيَّةَ وَلَا الْخَوَارِجَ وَلَا الْجُهْمِيَّةَ»^٢ ومن أمثلة ذلك احتجاجه بحديث عمران بن حطان، وهو من أحبب النواصب والخوارج، وقد بلغ من خبثه أنه مدح عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله على قتله عليًا عليه السلام، فأنشد:

«يَا صَرِيَّةٌ مِنْ تَقِيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا ... إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانًا

إِنِّي لَأَذْكُرُهُ حِينًا فَأَحْسِبُهُ ... أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانًا»^٣

وكذب عدو الله، وضل من وثقه وأخرجه في الصحيح ضلالاً بعيداً!

فعلل مسلماً ترك البخاري لبعض هذه الضلالات المسقطة للعدالة في عقائده، وإن لم يكن ضعفه منحصرًا فيها، بل كان متهمًا أيضًا في عمله وعلمه وحفظه وغير ذلك.

١ . المحن لأبي العرب التميمي، ص ٣٣٧

٢ . ميزان الإعتدال للذهبي، ج ٣، ص ١٦٠

٣ . مقتل علي لابن أبي الدنيا، ص ٧٧: الكامل في اللغة والأدب للمبرّد، ج ٣، ص ١٢٥: قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبي، ج ١، ص ٢١٤: أدب القاضي لابن القاض، ج ١، ص ٩٠: البدء والتاريخ للمطهر بن طاهر، ج ٥، ص ٢٣٤: مقالات الطالبيين لأبي الفرج الأصبهاني، ص ٥١: الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي، ص ٧٢: الإستهيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ٣، ص ١١٢٨

الجهة الثانية

سوء عمل البخاري وأخلاقه

ومن أكبر ما أثهم به في ذلك رهبانية ابتدعها على سنة أساقفة النصارى؛ كما روي أنه مرض، فعرض ماؤه على الأطباء، فقالوا: «لَوْ أَنَّ هَذَا الْمَاءَ مَاءٌ بَعْضُ أَسَاقِفَةِ النَّصَارَى، فَإِنَّهُمْ لَا يَأْتِدُمُونَ»! فصَدَقَهُم البخاري، وقال: «لَمْ أَتَدِمُ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً»! فسألوا عن علاجه، فقالوا: «عَلَّاجُهُ الْإِذَامُ»! فامتنع عن ذلك حتى أُلْحَ عليه المشايخ ببخاري وأهل العلم إلى أن أجابهم وأخذ على نفسه أن يأكل بقية عمره في كل يوم سكرة واحدة مع رغيف، وقيل أنه ترك النكاح أيضًا، واكترى منزلًا، فلبث فيه طويلًا، ثم قال: «لَمْ أَمْسَحْ ذَكَرِي بِالْحَائِطِ، وَلَا بِالْأَرْضِ فِي ذَلِكَ الْمَنْزِلِ»، فقيل له: «لِمَ؟» قال: «لِأَنَّ الْمَنْزِلَ لِعَيْرِي»! هذا، وقد صحَّ «أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا آكُلُ اللَّحْمَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ، فَحَمِدَ اللَّهُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا بَالُ أَقْوَامٍ قَالُوا كَذَا وَكَذَا؟! لِكَيْ أَصْلِي وَأَنَامُ، وَأُصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^١، فإن كان البخاري بلغه هذا الحديث ثم خالفه، فقد رغب عن سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عمدًا، وإن كان لم يبلغه هذا الحديث مع صحته وشهرته، فلم يكن أهلاً لأن يتصدى لكتابة الصحيح؛ كما نبّه على ذلك شيخه أبو زرعة، إذ قال: «هَؤُلَاءِ قَوْمٌ أَرَادُوا التَّقَدُّمَ قَبْلَ أَوَانِهِ، فَعَمِلُوا شَيْئًا يَتَسَوَّفُونَ بِهِ - أَوْ قَالَ: يَتَسَوَّفُونَ بِهِ - أَلْفُوا كِتَابًا لَمْ يُسَبِّقُوا إِلَيْهِ لِيُقِيمُوا لِأَنْفُسِهِمْ رِيَاسَةً قَبْلَ وَقْتِهَا»^٢،

١. تاريخ دمشق لابن عساکر، ج ٥٢، ص ٨٠؛ فتح الباري لابن حجر، ج ١، ص ٤٨١

٢. سير اعلام النبلاء للذهبي، ج ١٢، ص ٤٤٧

٣. الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ١، ص ٣٧١؛ مسند أحمد، ج ٢١، ص ٤٣٧؛ صحيح مسلم،

ج ٤، ص ١٢٩؛ مسند البزار، ج ١٣، ص ٢٦٧؛ سنن النسائي، ج ٦، ص ٦٠؛ مستخرج أبي عوانة،

ج ١١، ص ١٧٧؛ صحيح ابن حبان، ج ٣، ص ٣٢٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٧، ص ١٢٣

٤. سؤالات البردعي لأبي زرة الرازي، ج ٢، ص ٦٧٥؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٥،

ص ٤٥١؛ الكمال في أسماء الرجال للمقدسي، ج ٣، ص ٧٦

ولا شك أنّ حبّ الرياسة بلاء عظيم؛ كما روي: «مَا ذُتْبَانِ صَارِيَانِ فِي عَنَمٍ قَدْ غَابَ عَنْهَا رَعَاؤُهَا أَحَدُهُمَا فِي أَوَّلِهَا وَالْآخَرُ فِي آخِرِهَا بِأَصَرٍّ فِيهَا مِنْ حُبِّ الرِّئَاسَةِ فِي دِينِ الْمُسْلِمِ»، فمن اتَّهم بحبّها فقد جُرّح؛ كما قال جعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨هـ): «إِنَّ شِرَارَكُمْ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوطَأَ عَقِبُهُ، إِنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ كَذَابٍ أَوْ عَاجِزٍ الرَّأْيِ»؛ وكتب سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) إلى بعض أصحابه: «كَانَ يُقَالُ: اتَّقُوا فِتْنَةَ الْعَابِدِ الْجَاهِلِ، وَالْعَالِمِ الْفَاجِرِ، فَإِنَّ فِتْنَتَهُمُ فِتْنَةٌ لِكُلِّ مَفْتُونٍ، وَمَا كُفِّيتَ مِنَ الْمُسْأَلَةِ وَالْفُتْيَا، فَاعْتَنِمَ ذَلِكَ وَلَا تُنَافِسُهُمْ فِيهِ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يُحِبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِقَوْلِهِ، أَوْ يُنْشَرَ قَوْلُهُ، وَأَنْ يُسْمَعَ مِنْ قَوْلِهِ، فَإِذَا تَرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ عَرَفَ، وَإِيَّاكَ وَحُبَّ الرِّيَاسَةِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ تَكُونُ الرِّئَاسَةُ أَعَجَبَ إِلَيْهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَهُوَ بَابٌ غَامِضٌ لَا يُبْصَرُ إِلَّا الْبَصِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّمَاوِيَّةِ»^٢.

ومن أكبر ما اتَّهم به البخاري أيضاً أنّه استخرج كتاب شيخه من يده بالإحتيال والكذب، فبنى عليه صحيحه وتواريخه؛ كما قال مسلمة بن القاسم (ت ٣٥٣هـ): «أَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ أَلْفَ كِتَابِ الْعِلَلِ، وَكَانَ ضَنِيفًا بِهِ، لَا يَخْرُجُهُ إِلَى أَحَدٍ، وَلَا يَحْدِثُ بِهِ، لَشَرَفِهِ وَعَظَمِ خَطَرِهِ وَكَثْرَةِ فَائِدَتِهِ،

١. ينظر لهذا المعنى: مصنف ابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٨٤؛ مسند أحمد، ج ٢٥، ص ٦٢؛ الزهد لهناد بن السري، ج ٢، ص ٤٢٦؛ مسند الدارمي، ج ٣، ص ١٧٩٥؛ مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي، ص ١٠٩؛ سنن الترمذي، ج ٤، ص ٥٨٨؛ الإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا، ص ٢٩٧؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ١٠، ص ٣٨٦؛ مسند أبي يعلى، ج ١١، ص ٣٣١؛ الكافي للكليني، ج ٢، ص ٢٩٧ و ٣١٥؛ رجال الكشي، ج ٢، ص ٧٩٣؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ٣١٩، ج ١٩، ص ٩٦؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٣، ص ٢١٩، ج ٧، ص ٨٩؛ شعب الإيمان للبيهقي، ج ٧، ص ٢٦٧.

٢. الكافي للكليني، ج ٢، ص ٢٩٩.
٣. أخبار الشيوخ وأخلاقهم للمروذي، ص ١٨٦؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ١، ص ٨٨؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٦، ص ٣٧٦.
٤. قال ابن حجر في «اللسان الميزان» (ج ٦، ص ٣٥): «هذا رجل كبير القدر، وله تصانيف في الفن، وكانت له رحلة لقي فيها الأكبر، جمع تاريخاً في الرجال شرط فيه أن لا يذكر إلا من أغفله البخاري في تاريخه، وهو كثير الفوائد في مجلد واحد».

فغاب يوماً في بعض حوائجه، فأتى البخاري إلى بعض بنيه، ورغبه بالمال على أن يريه الكتاب يوماً واحداً، فأعطاه له، فدفعه إلى النسخ، فكتبه له في يوم واحد، ثم رده إليه، وقال: «إِنَّمَا نَظَرْتُ إِلَى شَيْءٍ فِيهِ»! وانصرف علي بن المديني، فلم يعلم بالخبر، ثم ذهب البخاري فعكف على الكتاب حتى استحفظ، وكان ابن المديني يقعد يوماً لأصحاب الحديث يتكلم في علله وطرقه، فلما أتاه البخاري بعد مدة قال له: «مَا أَجْلَسَكَ عَنَّا؟» قال: «شُغْلٌ عَرَضَ لِي!» فتكلم علي بشيء، فأجابه البخاري بنص كلامه مراراً، ففهم علي القضية واغتم لذلك، فلم يزل مغموماً حتى مات بعد يسير، واستغنى البخاري عنه بذلك الكتاب، وخرج إلى خراسان، ووضع الكتاب الصحيح والتواريخ، فعظم شأنه وعلا ذكره، وقد أشار إلى هذه القصة المهمة ابن خلفون، وابن حجر، ومما يؤيد صدقها قول البخاري: «مَا اسْتَصْعَرْتُ نَفْسِي عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ»، وقوله: «لَوْ نُشِرَ بَعْضُ أَسَاذِي هَؤُلَاءِ لَمْ يَفْهَمُوا كَيْفَ صَنَّفْتُ كِتَابَ التَّارِيخِ وَلَا عَرَفُوهُ»^٢، كآته يكني ويسخر، ويؤيده أيضاً كثرة أخطائه في كتاب التاريخ، كآته ألفه استنساخاً بغير إحاطة علمية!



قلة بضاعة البخاري في معرفة الرجال

وكثرة أخطائه في تاريخه أمر مشهور أنكر عليه أهل الخبرة من أول يوم؛ كما تظهر من كتاب «بيان خطأ البخاري في تاريخه» لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)،

١ . انظر: المعلم بشيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون، ص ٤٦٤؛ تهذيب التهذيب لابن حجر، ج ٩، ص ٥٤.

٢ . الكامل لابن عدي، ج ١، ص ٢١٣؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٣، ص ٤٢٨؛ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ج ١، ص ٢٢٨.

٣ . تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٣٢٥؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٢، ص ٧٥.

وكتاب «الإلزامات والتتبع» للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وكتاب «موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وقال أبو علي صالح بن محمد: «قَالَ لِي أَبُو زُرْعَةَ: يَا أَبَا عَلِيٍّ، نَظَرْتُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ هَذَا أَسْمَاءَ الرِّجَالِ، فَإِذَا فِيهِ خَطَأٌ كَثِيرٌ، فَقُلْتُ: لَهُ بَلِيَّةٌ أَنَّهُ رَجُلٌ كُلُّ مَنْ كَانَ يَقْدُمُ عَلَيْهِ مِنَ الْعِرَاقِ مِنْ أَهْلِ بُخَارَى نَظَرَ فِي كُتُبِهِمْ، فَإِذَا رَأَى اسْمًا لَا يَعْرِفُهُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ كُتُبُهُ، وَهُمْ لَا يَضْبِطُونَ وَتَكُونُ كُتُبُهُمْ غَيْرَ مَنْقُوطَةٍ، فَيَضَعُهُ فِي كِتَابِهِ خَطَأً، وَالْأَمَّا رَأَيْتُ خُرَاسَانِيًّا أَفْهَمَ مِنْهُ لَوْلَا عِيٌّ فِي لِسَانِهِ، وَفِي ذَلِكَ الْكِتَابِ أَسْمَاءٌ لَا تُعْرَفُ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ وَعَمَّنْ رَوَوْا وَأَيُّ شَيْءٍ رَوَوْا، فَيَتَحَيَّرُ الْإِنْسَانُ فِيهِ»، وقال أبو عمرو بن حمدان: «سَأَلْتُ ابْنَ عُقْدَةَ: أَيُّهُمَا أَحْفَظُ، الْبُخَارِيُّ أَمْ مُسْلِمٌ؟ فَقَالَ: كَانَ مُحَمَّدٌ عَالِمًا وَمُسْلِمٌ عَالِمًا، فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ مِرَارًا، فَقَالَ: يَقَعُ لِمُحَمَّدٍ الْغَلَطُ فِي أَهْلِ الشَّامِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخَذَ كُتُبَهُمْ وَنَظَرَ فِيهَا، فَرَمَا ذَكَرَ الرَّجُلُ بِكُنْيَتِهِ، وَبَذَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِاسْمِهِ، يَظُنُّهُمَا اثْنَيْنِ، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَقَلَّمَا يُوجَدُ لَهُ غَلَطٌ فِي الْعِلَلِ، لِأَنَّهُ كَتَبَ الْمَسَانِيدَ، وَلَمْ يَكُتُبِ الْمَقَاتِيْعَ وَلَا الْمَرَاثِلَ»، وأكد ذلك الخطيب البغدادي، فقال: «فِي كِتَابِ التَّارِيخِ الَّذِي صَنَّفَهُ الْبُخَارِيُّ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ لِيُجْلِيَ الْإِثْنَيْنِ وَاحِدًا وَالْوَاحِدَ اثْنَيْنِ وَأَكْثَرَ»^٢، وقال الذهبي: «الْبُخَارِيُّ لَيْسَ بِالْحَبِيرِ بِرِجَالِ الشَّامِ»^٣، ومن أوهامه الفاحشة التي تدلّ على قلة بضاعته في هذا الفنّ أنّه عدّ أبا مسعود عقبة بن عمرو البدرّيّ ممّن شهد بدرًا اغترارًا بنسبته إلى بدر، مع أنّه لم يُنسب كذلك لشهوده بدرًا، وإنّما كان ساكنًا بها،

١. موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، ج ١، ص ١٤: تهذيب التهذيب لابن حجر، ج ٩، ص ٥٥

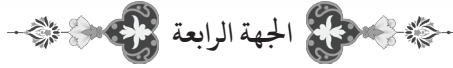
٢. تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ١٥، ص ١٢٣: تاريخ دمشق لابن عسّكر، ج ٥٨، ص ٩٠: تلخيص تاريخ نيسابور للخليفة النيسابوري، ص ٣٤

٣. موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، ج ١، ص ١٢

٤. تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٧، ص ٣٥٤

٥. انظر: التاريخ الأوسط للبخاري، ج ١، ص ١٠٩: صحيح البخاري، ج ٥، ص ٨٣ و ٨٧.

كما نبّه على ذلك السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في «شرح الهداية»، ولم يشهد أبو مسعود بدرًا عند أهل العلم.



قلة بضاعة البخاري في الفقه، حتى صار مثلاً فيها

كما روي أنه قدم بخاري زمن أبي حفص الكبير (ت ٢١٧هـ)، وجعل يفتي، فنهاه أبو حفص، وقال: «أَسْتَ بِأَهْلٍ لَهُ»، فلم ينته، حتى سئل عن صبيّين شربا من لبن شاة، فأفتى بثبوت الحرمة بينهما، فاجتمع الناس وأخرجوه من بخاري^١ وهذه حكاية مشهورة استشهدوا بها على أنّ المحدث غير الفقيه يغط كثيرا، ولا وجه لاستبعادها؛ فقد وردت حكايات كثيرة في قلة بضاعة أهل الحديث في الفقه، مع أنهم محتاجون إليه ليعرفوا ما يوافق الأصول وما لا يوافقها من الأحاديث، حتى لا يحدّثوا بالأباطيل، وقال ابن المنير (ت ٦٨٣هـ): «بَلَّغَنِي عَنِ الْإِمَامِ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يُسَلِّمُ لِلْبُخَارِيِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَلَا يُسَلِّمُ لَهُ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ، وَيُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَدَلَّتْهُ عَنْ تَرَاجُمِهِ مُتَقَاطِعَةٌ، وَيَحْمِلُ الْأَمْرَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لِقُصُورٍ فِي فِكْرَتِهِ وَتَجَاوُزٍ عَنْ حَدِّ فِطْرَتِهِ»^٢، مع أنّهما متلازمان، ولذلك ينبغي أن لا يسلم له في علم الحديث أيضًا؛ كما طعن مسلم في علمه بالحديث بغير تصريح باسمه، حيث قال:

١. انظر: الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي، ص ٢٥٦.
٢. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٦، ص ١٦؛ الطبقات لخليفة بن خياط، ص ١٦٦؛ أنساب الأشراف للبلاذري، ج ١، ص ٢٤٥؛ الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم، ج ٤، ص ٤٠؛ مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، ص ٧٥؛ المؤلف والمختلف للدارقطني، ج ٤، ص ٢٢٧٦؛ فوائد الحنائي، ج ١، ص ٤٥٧، ج ٢، ص ٨٣٧؛ الإستهيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، ج ٣، ص ١٠٧٤.
٣. المبسوط للسرخسي، ج ٣٠، ص ٢٩٧؛ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي، ج ١، ص ١٦٦.
٤. انظر: تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس للديار بكري، ج ٢، ص ٣٤٢.
٥. المتواري على أبواب البخاري لابن المنير، ص ٣٦.

«قَدْ تَكَلَّمْتُ بَعْضُ مُنْتَحِلِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا فِي تَصْحِيحِ الْأَسَانِيدِ وَتَسْقِيمِهَا بِقَوْلٍ لَوْ صَرَبْنَا عَنْ حِكَايَتِهِ وَذَكَرَ فَسَادَهُ صَفْحًا، لَكَانَ رَأْيَا مَتِينًا وَمَذْهَبًا صَحِيحًا، إِذِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْقَوْلِ الْمَطْرُوحِ أُخْرَى لِأَمَاتِيهِ وَإِحْمَالِ ذِكْرِ قَائِلِهِ، وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ تَنْبِيهًا لِلْجَهَالِ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّا لَمَّا تَخَوَّفْنَا مِنْ شُرُورِ الْعَوَاقِبِ وَاعْتِرَازِ الْجَهْلَةِ بِمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، وَإِسْرَاعِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ خَطِئِ الْمُخْطِئِينَ، وَالْأَقْوَالِ السَّاقِطَةِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، رَأَيْنَا الْكُشْفَ عَنْ فَسَادِ قَوْلِهِ، وَرَدَّ مَقَالَتِهِ بِقَدْرِ مَا يَلِيقُ بِهَا مِنَ الرَّدِّ أَجْدَى عَلَى الْأَنَامِ، وَأَحْمَدَ لِلْعَاقِبَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَرَعَمَ الْقَائِلُ الَّذِي افْتَتَحْنَا الْكَلَامَ عَلَى الْحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِهِ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ سُوءِ رَوِيَّتِهِ أَنْ كُلَّ إِسْنَادٍ لِحَدِيثٍ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ، وَقَدْ أَحَاطَ الْعِلْمُ بِأَنْتَهُمَا قَدْ كَانَا فِي عَصْرِ وَاحِدٍ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَى الرَّاوي عَنْ رَوَى عَنْهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ وَشَافَهُ بِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ مِنْهُ سَمَاعًا، وَلَمْ نَجِدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ أَنَّتَهُمَا التَّقْيَا قَطُّ، أَوْ تَشَافَهَا بِحَدِيثٍ، أَنَّ الْحُجَّةَ لَا تَقُومُ عِنْدَهُ بِكُلِّ خَبَرٍ جَاءَ هَذَا الْمَجِيءُ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِأَنْتَهُمَا قَدْ اجْتَمَعَا مِنْ دَهْرِهِمَا مَرَّةً فَصَاعِدًا، أَوْ تَشَافَهَا بِالْحَدِيثِ بَيْنَهُمَا، أَوْ يَرِدَ خَبَرٌ فِيهِ بَيَانُ اجْتِمَاعِهِمَا، وَتَلَاقِيهِمَا مَرَّةً مِنْ دَهْرِهِمَا، فَمَا فَوْقَهَا... وَهَذَا الْقَوْلُ يَرْحُمُكَ اللَّهُ فِي الظَّنِّ فِي الْأَسَانِيدِ قَوْلُ مُحْتَرَعٍ مُسْتَحْدَثٌ غَيْرُ مَسْبُوقٍ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ، وَلَا مُسَاعِدَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ»، والظاهر أَنَّ مسلمًا يتكلم في البخاري؛ لأنه صاحب هذا القول في عصره، وقد بنى عليه صحيحه، وهذا طعن كبير فيه من مسلم؛ فإنه يعبر عنه بـ«بَعْضُ مُنْتَحِلِي الْحَدِيثِ»، كَأَنَّهُ لَا يَرَاهُ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِمَا تَرَى مِنَ الْكَلِمَاتِ الْمُهِينَةِ!

الجهة الخامسة

سوء حفظ البخاري، وعدم اهتمامه بالحفظ

كما روي عن محمد بن الأزهر السجزي، قال: «كُنْتُ بِالْبَصْرَةِ فِي مَجْلِسِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ، وَالبُّخَارِيُّ جَالِسٌ لَا يَكْتُبُ، فَقُلْتُ لِبَعْضِهِمْ: مَا لَهُ لَا يَكْتُبُ؟! فَقَالَ: يَرْجِعُ إِلَى بُخَارَى، فَيَكْتُبُ مِنْ حَفْظِهِ»، وروي عن أحمد بن أبي جعفر والي بخاري، قال: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ يَوْمًا: رُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالْبَصْرَةِ كَتَبْتُهُ بِالشَّامِ، وَرُبَّ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ بِالشَّامِ كَتَبْتُهُ بِمِصْرَ! فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، بِكَمَالِهِ؟! فَسَكَتَ»، وقد تسبب عن تسويفه وتهاونه في كتابة الحديث تصرفات كثيرة منه في متون الأحاديث بالزيادة والنقصان، وإن كان التساهل والإهمال ظاهرين في بعضها، كأنه يتلاعب بالأحاديث كيف يشاء؛ كما اعترف بذلك ابن حجر، حيث قال: «مِنْ نَوَادِرِ مَا وَقَعَ فِي البُّخَارِيِّ أَنَّهُ يُخْرِجُ الْحَدِيثَ تَامًّا بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ بِلَفْظَيْنِ»^٢

الجهة السادسة

تدليس البخاري

وهو إخفاء عيب الإسناد بالإيهام، ولا شك في حرمة شرعاً، لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾،

- ١ . الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي، ج ٣، ص ٩٦١؛ الأربعون على الطبقات لعلي بن المفضل المقدسي، ص ٢٩١؛ تعليق التعليق لابن حجر، ج ٥، ص ٣٩١
- ٢ . تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ٣٢٩؛ تاريخ دمشق لابن عساكر، ج ٥٢، ص ٦٥؛ تهذيب الكمال للمزي، ج ٢٤، ص ٤٤٥
- ٣ . فتح الباري لابن حجر، ج ١٠، ص ٢٢٧
- ٤ . البقرة / ٤٢

وقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾،^١ وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُمْحَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ۗ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾،^٢ وما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ غَشَّنَا»^٣، وقد بالغ أئمة الحديث في ذمّه؛ كما قال حماد بن زيد (ت ١٧٩هـ): «التَّذْلِيسُ كَذِبٌ»^٤، وقال أبو أسامة (ت ٢٠١هـ): «حَرَبَ اللَّهُ بُيُوتَ الْمُدْلِسِينَ، مَا هُمْ عِنْدِي إِلَّا كَاذِبُونَ»^٥، وقال شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ): «التَّذْلِيسُ أَخُو الْكَذِبِ»^٦، وقال: «لَأَنْ أَرْنِي أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَدْلَسَ»^٧، ورأى كثير من أهل العلم أنّ خبر المدلس غير مقبول مطلقاً؛ لأنه غير مأمون، وكان البخاري مدلساً، كما وصفه بذلك ابن منده (ت ٣٩٥هـ)، إذ قال: «أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ فَلَانٌ، وَقَالَ لَنَا فَلَانٌ، وَهُوَ تَذْلِيسٌ»^٨، واعترف بذلك ابن حجر في «طبقات المدلسين»، فقال: «الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَقُولُ فِيمَا لَمْ يَسْمَعْ وَفِيمَا سَمِعَ لَكِنْ لَا يَكُونُ عَلَى شَرْطِهِ أَوْ مَوْقُوفًا: <قَالَ لِي> أَوْ <قَالَ لَنَا>، وَقَدْ عَرَفْتُ ذَلِكَ بِالْإِسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِهِ»^٩،

١. البقرة / ٩

٢. آل عمران / ٨٨

٣. السنن المأثورة للشافعي، ص ٢٨٥؛ مسند الحميدي، ج ٢، ص ٢٢٩؛ مصنف ابن أبي شيبة، ج ٤، ص ٥٦٣؛ مسند أحمد، ج ٩، ص ١٢٢؛ مسند الدارمي، ج ٣، ص ١٦٥٥؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٦٩؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٤٩؛ مسند البزار، ج ٩، ص ٢٥٨؛ صحيح ابن حبان، ج ٣، ص ٣٢٢

٤. الكامل لابن عدي، ج ١، ص ١٠٦؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٣٥٦

٥. الكامل لابن عدي، ج ١، ص ١٠٧؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٣٥٦

٦. الكامل لابن عدي، ج ١، ص ١٠٧؛ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، ج ٩، ص ١٠٧؛ المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ٢٥٧؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٣٥٥

٧. قبول الأخبار ومعرفة الرجال للكعبی، ج ٢، ص ٤٠٣؛ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ١، ص ١٧٣؛ الكامل لابن عدي، ج ١، ص ١٠٧؛ الفصول في الأصول للجصاص، ج ٣، ص ١٨٩؛ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص ٣٥٦

٨. الشذا أليفاح من علوم ابن الصلاح للأبناسي، ج ١، ص ١٠٠؛ شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، ج ١، ص ١٤٥؛ التبيين لأسماء المدلسين لسبط بن العجمي، ص ٤٩؛ طبقات المدلسين لابن حجر، ص ٢٤

٩. طبقات المدلسين لابن حجر، ص ٢٤

وقال الأبناسي (ت ٨٠٢هـ) في «الشذا الفياح»: «إِنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ فِي الْجَنَائِزِ: <بَابُ مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ: وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، ثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ، عَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثَنَا جُنْدُبٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فَمَا نَسِينَاهُ، وَمَا نَخَافُ أَنْ يَكْذِبَ جُنْدُبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: كَانَ بِرَجُلٍ جَرَّاحٌ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ> الْحَدِيثُ، فَحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ أَحَدُ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ، قَدْ سَمِعَ مِنْهُ أَحَادِيثَ، وَقَدْ عُلِقَ عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ وَلَمْ يَسْمَعْهُ، وَبَيَّنَّهُ وَاسْطَةً، كَمَا ذَكَرَهُ فِي بَابٍ مَا ذَكَرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَقَالَ: ثَنَا مُحَمَّدٌ، ثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: ثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدُبٌ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ حَجَّاجٍ، وَهَذَا تَدْلِيلٌ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ مَا عُلِقَ عَنْ شُيُوخِهِ عَلَى السَّمَاعِ مِنْهُمْ»^١.

ومن أقبح تدليسه ما كان منه في شيخه محمد بن يحيى الذهلي؛ كما قال أبو نصر الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ): «رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّوْمِ وَالطَّبِّ وَالْجَنَائِزِ وَالْعَتَقِ وَغَيْرِ مَوْضِعٍ، فَقَالَ مَرَّةً: <حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ> لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ، وَقَالَ ثَانِيَةً: <حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ> نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ، وَقَالَ ثَالِثَةً: <حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ> نَسَبَهُ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْجَامِعِ: <حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ> مُصَرِّحًا^٢، وَلِذَلِكَ صَعِبَتْ مَعْرِفَتُهُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ (ت ٤٩٨هـ): «اضْطَرَبَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمِ فِي نِسْبَةِ مُحَمَّدٍ هَذَا، فَمَرَّةً قَالَ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَمَرَّةً قَالَ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُوشَنجِيِّ، وَالَّذِي عِنْدِي فِيهِ أَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ، فَقَدْ رَوَيْنَا هَذَا الْحَدِيثَ (بِعَيْنِهِ) عَنِ الذَّهَلِيِّ^٣، وَقَالَ الْأَبْنَسِيُّ (ت ٨٠٢هـ): «اِخْتَلَفَ فِي مُحَمَّدٍ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ، فَقِيلَ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيُّ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ، وَالْبُخَارِيُّ عَادَتْهُ لَا يَنْسِبُهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ»^٤.

١ . الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي، ج ١، ص ١٦٨

٢ . الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات لأبي نصر الكلاباذي، ج ٢، ص ٦٨٧

٣ . تقييد المهمل وتمييز المشكل للغساني، ص ٥٢٨

٤ . الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي، ج ١، ص ١٧٠

وقد قال البخاري رابعة: «وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِي»، وقال سبط بن العجمي (ت ٨٨٤هـ): «سَأَلْتُ شَيْخَنَا عَنْ اسْمِهِ، فَقَالَ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذُّهَلِيُّ، وَقَعَ لَنَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الشَّرْقِيِّ عَنْهُ، وَالْبُخَارِيُّ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ لَا يُفْصِحُ بِهِ»، وإنما دلّس اسمه لأنه كان أشد الناس عليه، وكان يبذّعه ويضلّله، فأخراجه عنه في الصحيح يعني أنه كان عدلاً صدوقاً عنده، وهذا شبه إقرار على نفسه فيما قال فيه، وهو تناقض فاحش! مع أنه لم يصنع شيئاً؛ لأنّ تدليس اسمه إنّما أضاف عيباً آخر إلى ما عاب عليه، وهو عيب أكبر؛ لأنّ من التأس من يقبل حديث أهل البدعة إذا كانوا صادقين؛ لأنّهم متأولون، ولا يقبل حديث المدلسين؛ لأنّهم إخوان الكذابين!

ثم إنّ تدليس البخاري لم يكن منحصرًا في ذلك، بل يوجد في أسانيده عيوب أخرى سعى لإخفاها؛ كقوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ فُلَانٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»^٢، «وَأَبْنُ فُلَانٍ» في إسناده هو «ابن سمان» الكذاب عند مالك وإبراهيم بن سعد، فأخفى البخاري اسمه هكذا، كأنه يكتب للصبيان والعجائز! فقال بعض من يتعصب له ويزكّيه من كلّ عيب أنّ قائل: «أَخْبَرَنِي ابْنُ فُلَانٍ» هو ابن وهب، وليس البخاري، لكنّه كذب؛ لأنّ ابن وهب صرح باسمه في كتبه؛ كما اعترف بذلك القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) معتذراً بأن البخاري «حَثِي أَنْ يَكُونَ تَرْكُهُ مُصَرَّحًا بِاسْمِهِ فِي السُّنَدِ مَعَ مَالِكٍ مِمَّا يُنْتَقَدُ عَلَيْهِ إِذْ خَالَهُ، فَكَتَبَ عَنْ اسْمِهِ لِيُزِيلَ الْإِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ»^٣؛ كما فعل مثل ذلك في روايته عن ابن لهيعة؛ فإنّه لم يفصح باسمه لضعفه، بل أبهمه، فقال: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا حَبِوَةُ وَعَيْرُهُ»^٤، والغير هو ابن لهيعة،

١. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٤

٢. التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح لسبط بن العجمي، ص ٢١٤

٣. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٥١

٤. مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، ج ٢، ص ٣٧١

٥. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٤٨، ج ٩، ص ٥٢

كما قطع به السخاوي (ت ٩٠٢هـ) في «البلدانيات»^١، ولا شك أنه من التدليس؛ لأن الغير مشترك بين الثقة والضعيف، ولا يستويان، فترك التعيين إخفاء عيب في الإسناد، وهو التدليس بعينه.

بهذا يظهر لك انحراف المسلمين عن كتاب الله وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونهج الصحابة والتابعين باتخاذهم كتابي البخاري ومسلم وبناء دينهم عليهما من دون نظر فيهما؛ كمثل الذين من قبلهم، «اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ»^٢، فقبل لهم: «لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ»^٣، فلم يسمعوا ولم يطيعوا، «بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ»^٤، «فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ»^٥، وهذا بغض النظر عن انحرافهم الأكبر باتخاذ أخبار الآحاد حجة، مع أنها لا تفيد إلا الظن، «وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا»^٦؛ كما قال السيد العلامة المنصور الهاشمي الخراساني حفظه الله تعالى في بعض حكمته: «مَا بَتَى اللَّهُ دِينَهُ عَلَىٰ ظَنٍّ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا بَنَاهُ عَلَى التَّيَقُّنِ، وَهُوَ كِتَابٌ أَنْزَلَهُ مِنَ السَّمَاءِ وَخَلِيفَةُ جَعَلَهُ فِي الْأَرْضِ»^٧، فَمَنْ تَمَسَّكَ بِهِدْيِ الثَّقَلَيْنِ فَإِنَّمَا تَمَسَّكَ بِجَبَلٍ مَتِينٍ، وَمَنْ تَرَكَهُمَا وَتَمَسَّكَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فَإِنَّمَا تَمَسَّكَ بِجَبَلٍ كَحَبْلِ الْعُنْكَبُوتِ»^٨، وجعل أهل الحديث أحد الفريقين اللذين أفسدا على الناس دينهم، فلما سئل عن ذلك قال: «إِنَّهُمْ حَدَّثُوا بِأَحَادِيثٍ مَكْذُوبَةٍ، رَزَعُوا أَنَّهَا صَحِيحَةٌ، وَجَعَلُوهَا مِنَ الدِّينِ، وَمَا افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَرِيقٌ مِثْلَ مَا افْتَرَىٰ أَهْلُ الْحَدِيثِ، يَقُولُونَ: قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَمَا قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا،

١ . انظر: البلدانيات للسخاوي، ص ١٦٣.

٢ . التوبة / ٣١

٣ . المائدة / ٧٧

٤ . الزخرف / ٢٢

٥ . البقرة / ٩٠

٦ . النجم / ٢٨

٧ . راجع: كتاب «تنبيه الغافلين على أن في الأرض خليفة لله رب العالمين».

٨ . القول ٨ من أقواله الطيبة، الفقرة ٧.

وَلَيْتُ قَالَ رَجُلٌ هَذَا رَأْيِي رَأَيْتُهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَهُوَ كَاذِبٌ»، وأخبرنا بعض أصحابه، قال:

«كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ الْعَالِمِ، فَأَقْبَلَ عَلَيَّ بِوَجْهِهِ وَقَالَ: يَا فُلَانُ! مَنْ تَمَسَّكَ بِرِوَايَةٍ فَكَأَنَّمَا سَقَطَ مِنْ شَاهِقِي، عَاشَ أَوْ هَلَكَ! فَتَغَيَّرَ لَوْنِي، فَكَمَا رَأَى ذَلِكَ مِنِّي قَالَ: لَعَلَّكَ تَظُنُّ أَنِّي أُرِيدُ أَنْ أُعْطَلَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟! لَا وَاللَّهِ، وَلَكِنَّ النَّاسَ مُتَعَوَّا بِهَا -يَعْنِي الرِّوَايَةَ- حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فَزَادُوا فِيهَا وَتَقْصُوا، وَخَلَطُوهَا بِالْكَذِبِ، وَبَدَّلُوهَا تَبْدِيلًا، حَتَّى اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُهَا، وَانْقَلَبَتْ مَعَانِيهَا، وَاشْتَبَهَ حَقُّهَا وَبَاطِلُهَا وَنَاسِخُهَا وَمَنْسُوخُهَا وَمُحْكَمُهَا وَمُتَشَابِهُهَا، وَتَعَدَّرَ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا كَمَا يَتَعَدَّرُ بَيْنَ الْمَاءِ وَاللَّبَنِ الْمَغْشُوشِ! فَتَرَى الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَتَشَبَّثُ بِرِوَايَةٍ يَحْسِبُهَا صَحِيحَةً لِيَكْفُرَ بِاللَّهِ وَيَصِفَهُ بِمَا لَا يَلِيقُ بِذَاتِهِ، وَتَرَى الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَتَشَبَّثُ بِرِوَايَةٍ يَحْسِبُهَا صَحِيحَةً لِيَتَحَاكَمَ إِلَى الطَّاعُوتِ وَيَتَّبِعَ كُلَّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، وَتَرَى الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَتَشَبَّثُ بِرِوَايَةٍ يَحْسِبُهَا صَحِيحَةً لِيُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَيَسْفِكَ الدَّمَاءَ، وَتَرَى الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَتَشَبَّثُ بِرِوَايَةٍ يَحْسِبُهَا صَحِيحَةً لِيَرْفَعَ رِجَالًا وَيَضَعَ آخَرِينَ، وَتَرَى الرَّجُلَ مِنْهُمْ يَتَشَبَّثُ بِرِوَايَةٍ يَحْسِبُهَا صَحِيحَةً لِيُجِلَّ حَرَامَ اللَّهِ وَيُحَرِّمَ حَلَالَهُ، وَهُمْ يَحْسِبُونَ فِي كُلِّ ذَلِكَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ وَالَّذِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَيْسُوا عَلَى شَيْءٍ، فَيُضْبِحُونَ مِنَ الْأَخْسَرِينَ».

نسأل الله تعالى أن يوفقهم للتنبه والتوبة والإصلاح، فإن كان ذلك كبيراً عليهم، فإنَّ دخول النار أكبر لو كانوا يعقلون.

١ . القول ٨ من أقواله الطيبة، الفقرة ١.

٢ . القول ٨ من أقواله الطيبة، الفقرة ٨.

فهرس المصادر

١. الآحاد والمثاني

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)؛ تحقيق باسم الجوابرة، دار الزايرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ

٢. الأحاديث الطوال

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ

٣. أخبار الشيوخ وأخلاقهم

للمروزي، أحمد بن محمد (ت ٢٧٥هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ

٤. الأخبار الموفقيات

للزبير بن بكار (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ

٥. أخلاق النبي وآدابه

لأبي الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد (ت ٣٦٩هـ)؛ تحقيق صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٦. أدب القاضي

لابن القاص، أحمد (ت ٣٣٥هـ)؛ تحقيق حسين خلف الجبوري، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧. أدب النفوس

للأجري، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ)؛ تعليق مشهور بن حسن آل سلمان، دار الخراز ودار ابن حزم، السعودية وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٨. الأربعون على الطبقات

لعلي بن المفضل المقدسي (ت ٦١١هـ)؛ تحقيق محمد سالم العبادي، أضواء السلف، الطبعة الأولى.

٩. الأسماء والكنى

لأبي أحمد الحاكم، محمد بن محمد (ت ٣٧٨هـ)؛ تحقيق محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

١٠. الأسماء والصفات

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١١. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)

للخطابي، حمد بن محمد (ت ٣٨٨هـ)؛ تحقيق محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٢. الأم

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٣. الأمثال

لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

١٤. الأنساب

للسمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ)؛ عبد الرحمن بن يحيى المعلي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

١٥. أنساب الأشراف

للبلاذري، أحمد بن يحيى (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦. الإبانة الكبرى

لابن بطة، عبيد الله بن محمد (ت ٣٨٧هـ)؛ تحقيق يوسف الوابل، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

١٧. الإرشاد في معرفة علماء الحديث

للخليلي، خليل بن عبد الله (ت ٤٤٦هـ)؛ تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٨. الإستيعاب في معرفة الأصحاب

لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي، دار الحيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٩. الإشراف في منازل الأشراف

لابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت ٢٨١هـ)؛ تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٠. إعلام الوري بأعلام الهدى

للطبرسي، الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ)؛ مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم،
الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ

٢١. الإكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء

لأبي الربيع الكلاعي، سليمان بن موسى (ت ٦٣٤هـ)؛ تحقيق محمد عبد القادر
عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ

٢٢. إكمال تهذيب الكمال

للمعلطي بن قليج (ت ٧٦٢هـ)؛ تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت،
الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

٢٣. إيمان أبي طالب

للمفيد، محمد بن محمد (ت ٤١٣هـ)؛ تحقيق مؤسسة البعثة، دار المفيد، بيروت،
الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ

٢٤. البدء والتاريخ

للمطهر بن طاهر المقدسي (ت نحو ٣٥٥هـ)؛ اعتنى به كلمان هوار (ت ١٣٤٥هـ)،
أرست لرؤ الصحاف، باريس، ما بين ١٨٩٩-١٩١٩م.

٢٥. البرهان في تفسير القرآن

للبحراني، هاشم بن سليمان (ت نحو ١١٠٧هـ)؛ مؤسسة البعثة، قم.

٢٦. البلدانيات

للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)؛ تحقيق حسام بن محمد القطان، دار
العطاء، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ

٢٧. تاريخ ابن معين

ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)؛ رواية ابن محرز، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع
اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ

٢٨. تاريخ ابن معين

لبحي بن معين (ت ٢٣٣هـ)؛ رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٢٩. التاريخ الأوسط

للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ومكتبة دار التراث، حلب والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٣٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام

للذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣١. تاريخ الخميس في أحوال أنفس النفيس

لليدار بكري، حسين بن محمد (ت ٩٦٦هـ)؛ دار صادر، بيروت.

٣٢. تاريخ الطبري

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

٣٣. التاريخ الكبير (السفر الثالث)

لابن أبي خيثمة، أحمد (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق صلاح بن فتحي، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٤. تاريخ أبي زرعة

لأبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو (ت ٢٨١هـ)؛ رواية أبي الميمون بن راشد، تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

٣٥. تاريخ أسماء الثقات

لابن شاهين، عمر بن أحمد (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٦. تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين

لابن شاهين، عمر بن أحمد (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري،
الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٧. تاريخ بغداد

للخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف، دار
الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٣٨. تاريخ دمشق

لابن عساكر، عليّ بن الحسن (ت ٥٧١هـ)؛ تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار
الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٩. التبيين لأسماء المدلسين

لسبط بن العجمي، إبراهيم بن محمد (ت ٨٤١هـ)؛ تحقيق يحيى شفيق حسن، دار
الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٠. ترتيب الأمالي الخميسية

للشجري، يحيى بن الحسين (ت ٤٩٩هـ)؛ تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل،
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤١. ترتيب المدارك وتقريب المسالك

للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)؛ تحقيق ابن تاويت الطنجي، مطبعة فضالة، المحمدية،
الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

٤٢. التعازي

للمبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)؛ تحقيق إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر.

٤٣. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح

لأبي الوليد الباجي، سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ)؛ تحقيق أبي لبابة حسين، دار
اللواء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٤ . تعليق من أمالي ابن دريد

لمحمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)؛ تحقيق مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٤٥ . تعليق التعليق

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق سعيد عبد الرحمن موسى الفزقي، المكتب الإسلاميّ ودار عمار، بيروت وعمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٦ . تفسير الثعلبيّ

للثعلبيّ، أحمد بن محمد (ت ٤٢٧هـ)؛ أشرف على إخراجه صلاح باعثمان وحسن الغزاليّ وزيد مهارش وأمين باشه، تحقيق عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٤٧ . تفسير الرازيّ

للرازيّ، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)؛ دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

٤٨ . تفسير عبد الرزاق

لعبد الرزاق بن همام الصنعائيّ (ت ٢١١هـ)؛ تحقيق محمود محمد عبده، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٩ . تفسير يحيى بن سلام

ليحيى بن سلام (ت ٢٠٠هـ)؛ تحقيق هند شلي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٥٠ . تقييد العلم

للخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ (ت ٤٦٣هـ)؛ إحياء السنة النبوية، بيروت.

٥١. تقييد المهمل وتمييز المشكل

للغسائي، الحسين بن محمد (ت ٤٩٨هـ)؛ تحقيق محمد أبي الفضل، وزارة الأوقاف، المغرب، ١٤١٨هـ

٥٢. تلخيص تاريخ نيسابور

للخليفة النيسابوري، أحمد بن محمد (ت نحو ٧١٧هـ)؛ تحقيق بهمن كريمي، مكتبة ابن سينا، طهران، ١٣٣٩هـ

٥٣. التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح

لسبط بن العجيمي، أحمد بن إبراهيم (ت ٨٨٤هـ)؛ تحقيق أشرف صلاح علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ

٥٤. تهذيب التهذيب

لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

٥٥. تهذيب الكمال في أسماء الرجال

للمزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)؛ تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ

٥٦. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب

للتعالبي، عبد الملك بن محمد (ت ٤٢٩هـ)؛ دار المعارف، القاهرة.

٥٧. الجامع

لمعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ)؛ مطبوع آخر مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ

٥٨. جامع بيان العلم وفضله

لابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ

٥٩. الجامع في الحديث

لابن وهب، عبد الله (ت ١٩٧هـ)؛ تحقيق مصطفى أبي الخير، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٦٠. الجامع لعلوم أحمد

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ تحقيق خالد الرباط وسيد عزت عيد ومحمد أحمد عبد التواب بمشاركة الباحثين بدار الفلاح، دار الفلاح، الفيوم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

٦١. المرح والتعديل

لابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)؛ دائرة المعارف العثمانية ودار إحياء التراث العربي، حيدرآباد الدكن وبيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ.

٦٢. جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه

للمنذري، عبد العظيم بن عبد القوي (ت ٦٥٦هـ)؛ اعتنى به نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٦٣. الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم

للحميدي، محمد بن فتوح (ت ٤٨٨هـ)؛ تحقيق علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٦٤. الجواهر المضية في طبقات الحنفية

لعبد القادر القرشي (ت ٧٧٥هـ)؛ تحقيق عبد الفتاح محمد الحلوة، دار هجر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٦٥. الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة

للبرقي، محمد بن أبي بكر (ت بعده ٦٤هـ)؛ تعليق محمد التونجي، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٦٦. الحجة على الذهاب إلى تكفير أبي طالب

لفخار بن معد (ت ٦٣٠هـ)؛ تحقيق محمد بحر العلوم، انتشارات سيد الشهداء، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٦٧. حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر

لإسماعيل بن جعفر (ت ١٨٠هـ)؛ تحقيق عمر بن رفود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٨. حديث هشام بن عمار

لهشام بن عمار (ت ٢٤٥هـ)؛ تحقيق عبد الله بن وكيل الشيخ، دار إشبيلية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٦٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ مطبعة السعادة، جوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ.

٧٠. دلائل النبوة

لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)؛ تحقيق محمد رواس قلعه جي وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

٧١. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تخريج عبد المعطي قلعي، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث، بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٧٢. ديوان أبي طالب

لأبي طالب بن عبد المطلب (ت ٣ق.هـ)؛ صنعة أبي هفان المهزي (ت ٢٥٧هـ) وعلي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٣م.

٧٣. ذم الكلام وأهله

للهرودي، عبد الله بن محمد (ت ٤٨١هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٤. رجال الكشي

للكشي، محمد بن عمر (ت ٣٥٠هـ)؛ تحقيق مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧٥. الروض الأنف

للسهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ)؛ تحقيق عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٦. الرياض النضرة في مناقب العشرة

لمحب الدين الطبري، أحمد بن عبد الله (ت ٦٩٤هـ)؛ دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية.

٧٧. الزهد

لهناد بن السري (ت ٢٤٣هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٧٨. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين

لابن الجنيد، إبراهيم بن عبد الله (ت نحو ٢٦٠هـ)؛ تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٧٩. سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي

للبرذعي، سعيد بن عمرو (ت ٢٩٢هـ)؛ مطبوع ضمن كتاب أبي زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، تحقيق سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٨٠. السنة

لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧هـ)؛ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٨١. السنة

لعبد الله بن أحمد (ت ٢٩٠هـ)؛ تحقيق محمد بن سعيد الفحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨٢. سنن ابن ماجه

لابن ماجه، محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ)؛ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

٨٣. سنن الترمذي

للترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

٨٤. السنن الكبرى

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.

٨٥. السنن الكبرى

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٨٦. السنن الماثورة

للشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)؛ رواية أبي جعفر الطحاوي الحنفي، تحقيق عبد المعطي قلعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨٧. سنن النسائي

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ مطبوع مع شرح السيوطي وحاشية السندي، ترقيم عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

٨٨. سير السلف الصالحين

لإسماعيل الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ)؛ تحقيق كرم بن حلي، دار الراية، الرياض.

٨٩. سير أعلام النبلاء

للذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق شعيب الأرنؤوط وبنشار معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٩٠. سيرة ابن إسحاق

لمحمد بن إسحاق (ت ١٥١هـ)؛ تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

٩١. سيرة ابن هشام

لعبد الملك بن هشام (ت ٢١٣هـ)؛ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة.

٩٢. السيرة النبوية وأخبار الخلفاء

لابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ تصحيح وتعليق عزيز بك وجماعة من العلماء، الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

٩٣. سيرة أحمد بن حنبل

لصالح بن أحمد بن حنبل (ت ٢٦٥هـ)؛ تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٩٤. الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح

للأبناسي، إبراهيم بن موسى (ت ٨٠٢هـ)؛ تحقيق صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٩٥. شرح التبصرة والتذكرة

للعراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)؛ تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٩٦. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة

للالكائي، هبة الله بن الحسن (ت ٤١٨هـ)؛ تحقيق أحمد الغامدي، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثامنة، ١٤٢٣هـ.

٩٧. شعب الإيمان

للبهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٩٨. الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية

للترمذی، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)؛ تحقيق سيد بن عباس الجليبي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٩٩. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل

للحاكم الحسكاني، عبيد الله بن أحمد (ت القرن ٥هـ)؛ تحقيق المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٠. صحيح ابن حبان

لابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ تحقيق محمد علي سونمز وخالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

١٠١. صحيح البخاري

للبخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)؛ تحقيق جماعة من العلماء، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق مصر (١٣١١هـ)، صوره محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٠٢. صحيح مسلم

لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)؛ تحقيق أحمد بن رفعت القره حصاري ومحمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي ومحمد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامرة، تركيا، ١٣٣٤هـ.

١٠٣. صريح السنة

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠٤. صفة النبي صلى الله عليه وسلم وصفة أخلاقه وسيرته وأدبه وخفض جناحه لابن شبيب، محمد بن هارون (ت ٣٥٣هـ)؛ تحقيق أحمد البزرة، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

١٠٥. الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة

لابن حجر الهيتمي، أحمد (ت ٩٧٤هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن التركي وكامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٠٦. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط

لابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)؛ تحقيق موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

١٠٧. الضعفاء الكبير

للعقيلي، محمد بن عمرو (ت ٣٢٢هـ)؛ تحقيق عبد المعطي قلعي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٠٨. الضعفاء والمتروكون

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن عليّ (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٠٩. الضعفاء والمتروكون

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١١٠. الطبقات

لخليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)؛ رواية موسى بن زكريا التستري ومحمد بن أحمد الأزدي، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

١١١. طبقات الحنابلة

لابن أبي يعلى، محمد (ت ٥٢٦هـ)؛ تصحيح محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧١هـ.

١١٢. الطبقات الكبرى

لابن سعد، محمد (ت ٢٣٠هـ)؛ تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

١١٣. طبقات المدلسين

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١١٤. العلل ومعرفة الرجال

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ رواية ابنه عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

١١٥. العلم

لزهير بن حرب (ت ٢٣٤هـ)؛ تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١١٦. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية

للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)؛ تحقيق أبي عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١١٧. فتح الباري شرح صحيح البخاري

لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

١١٨. الفرق بين الفرق

لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ)؛ دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

١١٩. الفصول في الأصول

للجصاص، أحمد بن علي (ت ٣٧٠هـ)؛ وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٢٠. فضائل القرآن

لأبي عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)؛ تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٢١. فضائل القرآن

للنسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)؛ تحقيق فاروق حمادة، دار إحياء العلوم ودار الثقافة والدار البيضاء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

١٢٢. فوائد الحنائي

للحسين بن محمد الحنائي (ت ٤٥٩هـ)؛ تحقيق خالد رزق محمد جبر أبو النجا،
أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٢٣. فوائد أبي علي المدائني

لأحمد بن علي المدائني (ت بعد ٣١٠هـ)؛ مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني
التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٢٤. قبول الأخبار ومعرفة الرجال

للكعبي، عبد الله بن أحمد (ت ٣١٩هـ)؛ تحقيق أبي عمرو الحسيني، دار الكتب
العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٢٥. الكافي

للكليني، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩هـ)؛ تحقيق علي أكبر الغفاري ومحمد الآخوندي،
دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، ١٣٨٨هـ.

١٢٦. الكامل في التاريخ

لابن الأثير، علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ)؛ تحقيق عمر عبد السلام تدمري،
دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٢٧. الكامل في اللغة والأدب

للمبرّد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر
العربي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

١٢٨. الكامل في ضعفاء الرجال

لابن عدي، عبد الله (ت ٣٦٥هـ)؛ تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد
معوض، الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٢٩. الكفاية في علم الرواية

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تصحيح أبي عبد الله السورقي،
جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ.

١٣٠. الكمال في أسماء الرجال

للمقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد (ت ٦٠٠هـ)؛ تحقيق شادي بن محمد آل
نعمان، الهيئة العامة للعناية ببطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها
وشركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

١٣١. الكنى والأسماء

للدولابي، محمد بن أحمد (ت ٣١٠هـ)؛ تحقيق أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن
حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٣٢. لسان الميزان

لابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ تحقيق دائرة المعارف النظامية،
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.

١٣٣. المؤلف والمختلف

للدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)؛ تحقيق موفق بن عبد الله، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٣٤. المبسوط

للسرخسي، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣هـ)؛ تصحيح جمع من أفاضل العلماء، مطبعة
السعادة، مصر.

١٣٥. المتواري على أبواب البخاري

لابن المنير، أحمد بن محمد (ت ٦٨٣هـ)؛ تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة
المعلا، الكويت.

١٣٦. المجالسة وجواهر العلم

للدينوري، أحمد بن مروان (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية ودار ابن حزم، أم الحصم وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٣٧. المجروحين من المحدثين

لابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٣٨. مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار

لأبي العباس الأصم (ت ٣٤٦هـ) وإسماعيل الصفار (ت ٣٤١هـ)؛ تحقيق نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٣٩. المحن

لأبي العرب التميمي، محمد بن أحمد (ت ٣٣٣هـ)؛ تحقيق عمر سليمان العقيلي، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٤٠. مختصر سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم

لمحمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)؛ وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤١. المدخل إلى السنن الكبرى

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تخريج محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج، القاهرة وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧هـ.

١٤٢. مرآة الزمان في تواريخ الأعيان

لسبط بن الجوزي، يوسف بن قراوغلي (ت ٦٥٤هـ)؛ تحقيق محمد بركات وعمر ربحاوي، دار الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

١٤٣. مسائل أحمد

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ رواية أبي داود السجستاني، تحقيق أبي معاذ طارق، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٤٤. مساوي الأخلاق ومذمومها

للخرائطي، محمد بن جعفر (ت ٣٢٧هـ)؛ تحقيق مصطفى بن أبي النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٤٥. مستخرج أبي عوانة

لأبي عوانة، يعقوب بن إسحاق (ت ٣١٦هـ)؛ تحقيق رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٨هـ.

١٤٦. المستدرك على الصحيحين

للحاكم، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)؛ تحقيق مصطفى عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٤٧. مسند البزار

للبزار، أحمد بن عمرو (ت ٢٩٢هـ)؛ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبد الخالق، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

١٤٨. مسند الحارث

للحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)؛ تحقيق حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٤٩. مسند الحميدي

للحميدي، عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار السقاء، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٥٠. مسند الدارمي

للدّارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، السّعوديّة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ

١٥١. مسند الروياني

لمحمّد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق أيمن علي أبي يمان، مؤسسة قرطبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ

١٥٢. مسند الشاميين

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ

١٥٣. مسند أبي داود الطيالسي

للطيالسيّ، سليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)؛ تحقيق محمّد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ

١٥٤. مسند أبي يعلى

لأبي يعلى، أحمد بن عليّ (ت ٣٠٧هـ)؛ تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ

١٥٥. مسند أحمد

لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)؛ تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ

١٥٦. مسند عبد الله بن المبارك

لعبد الله بن المبارك المروزيّ (ت ١٨١هـ)؛ تحقيق صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ

١٥٧. مشارق الأنوار على صحاح الآثار

للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـ)؛ المكتبة العتيقة ودار التراث.

١٥٨. مشاهير علماء الأمصار

لابن حبان، محمد (ت ٣٥٤هـ)؛ تحقيق مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٥٩. مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي

ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)؛ تحقيق محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.

١٦٠. المصاحف

لابن أبي داود، عبد الله بن سليمان (ت ٣١٦هـ)؛ تحقيق محمد بن عبده، الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٦١. مصنف ابن أبي شيبة

لابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥هـ)؛ تقديم كمال يوسف الحوت، دار التاج ومكتبة الرشد ومكتبة العلوم والحكم، لبنان والرياض والمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٦٢. المعارف

لابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)؛ تحقيق ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

١٦٣. المعجم الأوسط

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

١٦٤. المعجم الكبير

للطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)؛ تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

١٦٥. معرفة علوم الحديث

للحاكم، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)؛ تحقيق معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

١٦٦. المعرفة والتاريخ

للفسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)؛ رواية عبد الله بن جعفر، تحقيق أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

١٦٧. المعلم بشيوخ البخاري ومسلم

لابن خلفون، محمد بن إسماعيل (ت ٦٣٦هـ)؛ تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

١٦٨. مقاتل الطالبين

لأبي الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين (ت ٣٥٦هـ)؛ تحقيق أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.

١٦٩. مقتل علي

لابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد (ت ٢٨١هـ)؛ تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٧٠. من روى عنهم البخاري في الصحيح

لابن عدي، عبد الله (ت ٣٦٥هـ)؛ تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٧١. مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب

لابن الجزري، محمد بن محمد (ت ٨٣٣هـ)؛ تحقيق طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

١٧٢. مناقب الشافعي

للأبري، محمد بن الحسين (ت ٣٦٣هـ)؛ تحقيق جمال عزون، الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.

١٧٣. مناقب الشافعي

للبيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)؛ تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

١٧٤. مناقب أحمد

لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)؛ تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

١٧٥. المنتخب من ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين

للطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)؛ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٥٨هـ.

١٧٦. موضح أو هام الجمع والتفريق

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق عبد المعطي أمين قلعي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٧٧. موطأ مالك

لمالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)؛ رواية يحيى، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٧٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال

للذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)؛ تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

١٧٩. نثر الدرر في المحاضرات

للآبي، منصور بن الحسين (ت ٤٢١هـ)؛ تحقيق خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

١٨٠. نسخة عبد الله بن صالح كاتب الليث

لعبد الله بن صالح (ت ٢٢٣هـ)؛ مطبوع ضمن مجموع باسم الفوائد لابن منده، تحقيق خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

١٨١. نصيحة أهل الحديث

للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)؛ تحقيق عبد الكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٨٢. النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح

للعلائي، خليل بن كيكليدي (ت ٧٦١هـ)؛ تحقيق عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٨٣. نقض الدارمي على المريسي

لعثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ)؛ تحقيق رشيد بن حسن الأملعي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٨٤. النكت الوفية بما في شرح الألفية

للبقاعي، إبراهيم بن عمر (ت ٨٨٥هـ)؛ تحقيق ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٨٥. النكت على مقدمة ابن الصلاح

للزركشي، محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)؛ تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٨٦ . الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد

لأبي نصر الكلاباذي، أحمد بن محمد (ت ٣٩٨هـ)؛ تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٨٧ . هدي الساري مقدمة فتح الباري

لابن حجر، أحمد بن عليّ العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)؛ دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٨٨ . الوافي بالوفيات

للصفي، خليل بن أبيك (ت ٧٦٤هـ)؛ تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركلي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٨٩ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان

لابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)؛ تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٠٠م.

١٩٠ . ينابيع المودة لنبي القربي

للقندوزي، سليمان بن إبراهيم (ت ١٢٩٤هـ)؛ تحقيق عليّ جمال، دار الأسوة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.